



المقدمة العامة

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحتى عقد الستينات أو الحقبة التي تشكل خلالها ما نسميه الآن "اقتصاديات التنمية" دار جدل حامي الوطيس حول الأسباب التي جعلت بعض البلدان تزداد ثراء في الوقت التي فترت فيه همّة البعض الآخر.

كما شهد عقدي الخمسينات والستينات نموًا ظاهريًا لاقتصاديات أوروبا حيث سارت عجلته على نحو متسارع هذا من جهة ومن جهة أخرى تجاسرت حكومات البلدان الأقل تقدمًا في ربوع العالم على التدخل بصورة واضحة في اقتصادياتها المحلية. وانتشرت النزعة الحمائية (Protectionism) على مستوى التجارة الخارجية، وكذلك عمليات الرقابة على الأسعار وتقديم الدعم على مستوى التجارة الداخلية وقصر الإعفاءات والإمتيازات على هيئات القطاع العام.

غير أن تغيرًا مثيرًا للدهشة طرأ في منتصف الثمانينات على إيديولوجية التنمية الاقتصادية التي سيطرت على الساحة ذات يوم، ففي خضم التيارات الفكرية التي اعتركت داخل سوق الاقتصاد في أواخر السبعينات، لم يستطع سوى قلة من الناس التنبؤ بانتصار مبدأ التحرر الاقتصادي اللامركزي انتصارًا ساحقًا بحلول التسعينات على مبدأ الاقتصاد الموجه والسيطرة.

وانتقل هذا التحول المذهبي إلى العالم الثالث، فالتقدم الذي حققته اقتصاديات الدول التي اتجهت نحو أسلوب السوق العالمي - إذا عقدت المقارنة - بالدول حيث التدخل الحكومي في تفاصيل الحياة الاقتصادية هو القاعدة، وبعيدًا عن أية معتقدات أو مبادئ اقتصادية عامة تدعو للإستمرار في

المسلك التدخلية، فإن أغلب حكومات العالم الثالث فقدت الثقة في فعالية سياستها القديمة التي تحبذ ملكية وسيطرت الدولة.

إن سياسة الكبح المالي التي انتهجت من طرف العديد من دول العالم الثالث كانت نتيجة الحاجة إلى تمويل عجز الموازنة العامة والمشروعات الكبرى في ظل محدودية الموارد المتاحة للدولة وعجز القطاع الخاص عن القيام بعملية التنمية، ونتيجة لذلك ظل النظام المصرفي والمالي لفترة لا بأس بها محل تدخل مستمر من قبل الحكومات، الأمر الذي أثر سلباً على الدومر الأساسي للقطاع المصرفي. نتيجة لهذه السياسة ظهر مجموعة من الإقتصاديين وعلى رأسهم "ماكينون" و"شاو" سنة 1973، حيث أكدوا أن هذه السياسة تسبب انخفاضاً في كفاءة الوساطة المالية وتشويه أسواق رأس المال، فجاءوا بسياسة جديدة تدعى سياسة التحرير المالي وذلك لإزالة كافة أدوات الكبح المالي من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المالية وتحسين حجم ونوعية الإستثمارات ومن ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي.

فسياسة التحرير المالي تسمح للبنوك باسترجاع حريتها واستقلاليتها المالية، مما يساعدها على تطوير عملياتها ومنتجاتها، مما يتوافق ورغبات واحتياجات المدخرين والمستثمرين، وذلك من خلال تقليص الإجراءات التشريعية والتنظيمية والقيود الإدارية.

وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى التحرير المالي باعتباره وصفا للإجراءات المرتبطة بانفتاح القطاع المصرفي والمالي على الخارج مما يؤدي ويشجع على الإستثمار وبالتالي على زيادات معدلات النمو الإقتصادي.

حيث يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب. وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع، فهو أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات. كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها.

ويرتبط النمو الإقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كتوفير مؤسسات مالية واقتصادية ذات كفاءة عالية، الحكم الراشد، البحث العلمي ... إلخ. والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت جاهدة ومنذ الإستقلال إلى تطور نظامها الإقتصادي، حيث أنه 1962 – 1989 كانت الجزائر تتبع النظام الإشتراكي وهذا يعني الملكية العامة للدولة، أي تدخل الدولة في جميع القطاعات، فيمكن القول أن السياسة المتبعة في هذه الفترة كانت سياسة الكبح المالي.

لكن ومنذ 1990 سعت السلطات الجزائرية باعتماد إصلاحات مالية ومصرفية أدت إلى إعادة النظر في مختلف الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام المالي والمصرفي، حيث تم الإعلان عن تحرير النظام المالي والمصرفي من أي تدخلات إدارية وحكومية، قصد مواكبة التطورات العالمية.

وذلك بإصدار قانون الإصلاح المصرفي والمتمثل في قانون النقد والقرض 90 - 10 الذي أسس

لإنشاء نظام مالي حر في ظل التحرير المالي.

وضمن هذا التوجه، فقد تم منح استقلالية للبنك المركزي والذي يقوم بدوره بإصدار مختلف

التعليمات والأوامر من أجل مسايرة متطلبات تحقيق الإستقرار المالي والتوافق مع المستجدات في

ميدان الرقابة المصرفية والإشراف الفعال.

وبالنظر إلى أهمية التحرير المالي وضرورة مسايرة التطورات العالمية في ميدان تعزيز الإستقرار المالي

والمصرفي وبالتالي إلى نمو الإستثمارات وزيادة معدلات النمو الإقتصادي، وباعتبار التزام النظام المصرفي

الجزائري بقواعد التحرير المالي، فقد ارتأينا إلى دراسة موضوع أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي

في الجزائر.

من أجل ذلك قمنا بمعالجة الإشكالية التالية:

1. الإشكالية:

-هل يؤثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي؟

2. الفرضية:

-هل نجاح سياسة التحرير المالي مقترن بزيادة النمو الإقتصادي؟

3. أهمية البحث:

■ أهمية التحرير المالي الذي أصبح عنصراً أساسياً لتطوير الجهاز المصرفي والنظام المالي.

■ أهمية النمو الإقتصادي الذي يعبر على مستوى الرفاهية والمعيشة والتقدم بالنسبة لكل الدول.

■ أهمية الموضوع مستقبلا.

4. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- تسليط الضوء على أهمية التحرير المالي في تطوير الجهاز المصرفي والمالي.
- كما يهدف إلى دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر.

5. المنهج المتبع:


من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا والإجابة على الفرضية المطروحة، قمنا بالإعتماد على منهج الوصف والتحليل، وذلك قصد الإطاحة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضية التي تمت صياغتها.

6. خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول كانت كالتالي:

- الفصل الأول: قمنا بدراسة مفاهيم ونظريات عن النمو الإقتصادي.
- أما الفصل الثاني: فتطرقتنا إلى الأسس النظرية للتحرير المالي.
- في حين جاء الفصل الثالث: دراسة أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر.
- أما الفصل الرابع: خصص للدراسات السابقة.

- في حين كان الفصل الخامس: عبارة عن دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر من 2000 – 2016. وذلك باستخدام نموذج ARDL والإعتماد على برنامج EVIEWS.



الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أخذ الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الإقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم ... إلخ وبالتالي صارت عملية تحقيقي مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ. إلا أن بعض السياسات المالية التي انتهجتها معظم الدول النامية والمتمثلة في سياسة الكبح المالي والتي كانت من أهم الأدوات والإستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية لم تؤدي لا إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الإقتصادي.

مما أدى إلى وجوب ظهور سياسة جديدة لتسيير النظام المالي تكون ذات نتائج إيجابية، هذه الأخيرة جاء بها كل من R.Mchinnon (1973) في كتاب بعنوان "النقود ورأس المال في التنمية الإقتصادية" وE.Shaw (1973) في كتابه "التعمق المالي في التنمية الإقتصادية" والمعروفة بـ"منهج التحرير المالي".

وفي هذا الفصل سنحاول تقديم تصورا عاما عن مفهوم النمو الإقتصادي خصائصه، عناصره، مؤشرات، وكذا أبرز النظريات والنماذج التي كتبت في سبيله تحقيقا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات. كما سنتطرق مفهوم التطور المالي وخدماته، وكذا مفهوم وأهداف سياسة التحرير المالي مع تقييم هذه الأخيرة وكذا سنحاول تفسير علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم و نظريات عن النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الإقتصادية

يعد النمو الإقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى النمو الإقتصادي سواء

من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية

والإجتماعية السائدة، وهذا ناجم عن كونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد.

ولهذا فقد تعددت التعريفات للنمو الإقتصادي:

● "فقد اتفق المختصين على أن النمو الإقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام

السائد خلال مدّة زمنية طويلة".¹

● "وكذلك يعرف بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وهو أيضا نمو الإنتاج الحقيقي للإقتصاديات مع الزمن".²

● يعرفه فيليب بيرو: "هو الإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات

زمنية متلاحقة لمتغير إقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي".³

¹. يحيى غني النجار، محمد رضا عبد العظيم، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد (7)، كانون الأول، 2002، ص 188.

². مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، دار المريخ للنشر، تقدم سلطان أحمد السلطان، 1988، ص 455.

³. النمو الإقتصادي وتحديات الواقع، محمود علي الشرقاوي، عمّان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 46 – 49.

أما كوسوف فيقول: "أن النمو الإقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي".¹

● أما فرنسوا بيرو فيعرف النمو الإقتصادي بـ: "هو الظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط

الدخل الفردي مع مرور الوقت".²

● النمو الإقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال

فترة زمنية معينة.

● النمو الإقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر إقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام

(PIB) أو الناتج الوطني الخام (PNB) سواء كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو

الإقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق المعدل.³

● سيمون كزنتس يعرفه بـ: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع

الإقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي

والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التيحتاج الأمر إليها".⁴

يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الإقتصادي:

✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.

1. نفس المرجع.

2. نفس المرجع.

3. Mohamed TliliHamidi, Rami Abdelkafi, Element de croissance économiques, centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.

4. ميشيل تودارو، "التنمية الإقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

✓ متغير يعتبر عن التوسع الإقتصادي.

✓ متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز بين نوعين من النمو: النمو الحقيقي

(Croissance effective) ونمو القدرة (Croissance potentielle)

والذي يمثل الزيادة في القدرات الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل

جزء من اليد العاملة وكذا جزء من رأس المال حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.

"يجب التمييز بين النمو والتنمية فالنمو الإقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا

بالأسعار الثابتة أي الإرتفاع الحقيقي للدخل القومي. أما التنمية الإقتصادية تدخل التغير الهيكلي في

جميع المركبات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع فحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد

التغير".¹

كما تركز التنمية الإقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع

والخدمات المقدمة للأفراد. فتعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج

والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

¹. النمو الإقتصادي وتحديات الواقع، (مرجع سبق ذكره).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي استنادا إل قواه الذاتية، لضمان توازن هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفرادالمجتمع، وتحقيق أكبر قدرة ممكن من العدالة الإجتماعية".¹

ومن هنا نستنتج أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الإقتصادي، وفي ما يلي جدول يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ■ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ■ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ■ لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ■ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ■ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ■ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه.

¹. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الإقتصادي، www.startimes.com.

الفرع الثاني: قياس وتقدير النمو الإقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

➤ الناتج الوطني:

"هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدّل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدّل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن تمّ مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدّل النمو، ما يعاب هنا أن لكلّ دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها".¹

➤ متوسط الدخل الفردي:

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الإقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

- طريقة معدل النمو البسيط : يقيس معدّل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة

لأخرى.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجّ، التنمية الإقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2006، ص 73.

- طريقة معدل النمو المركزي : يقيس معدّل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

الفرع الثالث: محددات النمو الإقتصادي

أ. كمية ونوعية الموارد البشرية:¹

يعني أن النمو الإقتصاديلا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن النمو لا بدّ وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أنّ النمو لا بدّ وأن يفوق معدّل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لا يحقق نموًا إقتصاديًا وعلى ذلك فإن:

$$\text{متوسط دخل الفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي}}{\text{عدد السكان}}$$

إنّ النمو الإقتصادي مرتبط بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ويجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، يعني أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد لا ينبغي أن تكون زيادة نقدية فحسب بل يتعيّن أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي بـ 100% في سنة ما، وإلى 120% في العام التالي أي بمعدل 20% مع العلم أن الزيادة في أسعار

¹. جلال خشيب، النمو الإقتصادي، مفاهيم ونظريات.

السلع والخدمات بلغت أكثر من 20% وبالتالي أي متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي قد حقق زيادة بمعدل 20% وأن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما انخفض وعلى ذلك لا بدّ من استبعاد أثر التفسير في قيمة النقود أي لا بدّ م استبعاد معدل التضخم.

ب. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يرتكز عادة إنتاج إقتصاد ما على كمية ونوعية ما يحوزه من الثروات الطبيعية (حجم المساحة الزراعية، الموارد الطبيعية المتوفرة من معادن ومياه ونفط، الغابات ... إلخ) إلا أن هذه الثروات الطبيعية لن تكون لها قيمة إذا لم تستغل من طرف المورد البشري بشكل عقلاي يسمح له بتحقيق أهدافه الإقتصادية والإجتماعية، وفي عالمنا هذا نرى كثيرا من الدول تسخر بوفرة الموارد الطبيعية المتنوعة إلى أنّها في مصاف الدول المتخلفة، وجدير بالذكر أن هذه الموارد الطبيعية تكون ثابتة ومحدودة في كثير من الأحيان لذا يجب على المورد البشري أن يطور ويكتشف موارد جديدة تسمح له بزيادة النمو الإقتصادي.¹

ت. العوامل البيئية:

يحتاج النمو الإقتصادي توفير مناخ مشجع على ذلك من ظروف إجتماعية واقتصادية ملائمة وكذا نظام مصرفي يسهل عملية النمو، ونظام ضريبي يشجع الإستثمارات، ونظام قانوني يعمل على

¹ .نباتي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008 – 2009، ص 120.

إرساء قواعد العمل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الإقتصادي ولعل هذا العامل هو الذي حقق لبعض الدول المتقدمة معدلات نمو مرتفعة بالرغم من عدم امتلاكها لموارد طبيعية.¹

الفرع الرابع: فوائد وتكاليف النمو الإقتصادي

يتوافق النمو الإقتصادي مع جملة من الفوائد الإقتصادي ويتوقف رصيد هذه الفوائد والمفاسد (التكاليف) على طبيعة النمو الإقتصادي المتضمن ذلك تنوع الإنتاج وكيفية تقديره، ويعتمد أيضا على نوعية المؤسسات الإقتصادية في الدول المعنية.

"إن الحاجة إلى النمو الإقتصادي يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة الدول المتقدمة أكثر منها في حالة الدول النامية ففي حالة الدول المتقدمة فإن مستوى المعيشة جيد يمكن التفكير جديا في منافع وتكاليف النمو الإقتصادي وخاصة في ظل التوجه إلى الإقتصاد الأخضر الذي هدفه المحافظة على البيئة"،² أما في البلدان النامية فيعتبر النمو الإقتصادي ضروريا بغض النظر عن تكاليفه وإلى وجود الحاجة لتحسين المستوى المعيشي، وتكمن فوائد النمو الإقتصادي في النقاط التالية:³

- تحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي وبالتالي زيادة الدخل الذي سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع

الكمالية التي تحقق له الرفاهية التي يريجوها.

¹. نفس المرجع.

². محمد نبيل الشيمي، التنمية الإقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها على الموقع: www.ahewar.org

³. مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة 1، سنة 2007، ص 82.

-زيادة العمر المتوقع للسكان وذلك بتوفير الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل مما تمكن السكان من العيش لفترة طويلة.

-مكافحة الفقر من خلال اتخاذ الإجراءات المختلفة من طرف الحكومة كزيادة الدخل والأرباح وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية التي تمكن الدولة من تخصيص جزء من ميزانية الدولة لخلق فرص العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية المجانية التي تستهدف الطبقة الفقيرة.

-تحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا وذلك بزيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الدخل.

على الرغم من أهمية النمو الإقتصادي ولا سيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة إلا أن هناك تكاليف إقتصادية وغير إقتصادية للنمو ومن هذه التكاليف:

- الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية مثل: التلوث، تشويه المناظر الطبيعية، إختلال توازن البيئة ...
- التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الإستغلال غير العقلاني.
- زيادة الفوارق الطبقة في أكثر البلدان بحيث حمل النمو الإقتصادي بعض الفئات الإجتماعية تكاليف لا تطاق.
- النفایات المتعلقة بالنمو مكلفة سواء لتخزينها أو التخلص منها.

■ ظهور الرأسمالية الصناعية التي تنتج عدّة نتائج منها: الطفولة العاملة، غياب الحماية

الإجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحيانا في بعض الدول إلى 16 ساعة

يومية.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي

الفرع الأول: نظرية Adam Smith في النمو الإقتصادي (1723-1790)

تقوم افتراضات النظرية على أساس وجود الهيكل الإقتصادي الذي لا تتدخل فيه الحكومة في

مختلف نواحي النشاط الإقتصادي فهو إذا هيكل اقتصادي يعتمد على الإيمان بحرية الأفراد في

التصرف وبالمنافسة الحرّة وبمبدأ حرية التجارة.

ويقول "آدم سميث" أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق اتباع مبدأ تقسيم

العمل والتخصيص لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال كذلك فإن التخصيص يؤدي

إلى زيادة المهارة العمالية وإلى الزيادة المقدرّة على الابتكار.

ولكن لكي يقوم تقسيم العمل بدوره، لا بد من قيام الأفراد بالإدخار وذلك لأن زيادة الإدخار

ضرورية لزيادة رأس المال وبالتالي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج

والمبادلات وزيادة دخول الأفراد. ولكن هناك شرط آخر بجوار شرط التكوين الرأسمالي ألا وهو اعتماد

تقسيم العمل على السوق فإذا كان السوق ضيقا فإنه لا يمكن للصناعات أن تقوم بزيادة الإنتاج

لأنها لن تتمكن من تسويقه. أما اتساع السوق فسوف يؤدي إلى عكس هذا، ولقد اعتقد سميث أن النمو الإقتصادي يحدث بطريقة تراكمية فبجرد أن يبدأ مع اتباع تقسيم العمل ووجود السوق ورأس المال فإن إنتاجية العمال سوف تتجه إلى الزيادة وسوف يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقي، وبطريقة تراكمية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة جديدة في حجم المدخرات وفي حجم السوق مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الإنتاج والدخل.

فنجد أن اعتقاد "آدم سميث" هو أن النمو يحدث تدريجياً اعتماداً على القوة الذاتية للهيكل الإقتصادي - أي أن النمو له قوة ذاتية - وتلك فكرة اعتقدها من بعد "آدم سميث" معظم أفراد المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

ولقد اعتقد "آدم سميث" أن نمو الإنتاج سوف يصل في النهاية إلى مرحلة تتميز بانخفاض في الأرباح والإرتفاع في الربح نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مما يؤدي إلى الحالة من الركود.

ويلاحظ أن العامل الرئيسي المؤثر في النمو الإقتصادي عند سميث هو معدّل التكوين الرأسمالي والذي يتحدد بالإدخار والإستثمار لذلك حينما تنخفض معدلات الأرباح، بسبب زيادة المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال أو بسبب الإرتفاع المستمر في أسعار المواد الخام والسلع الزراعية أو مع ارتفاع معدلات الأجور النقدية للعمال فإن الإدخار ينخفض وكذلك الإستثمار. مما يؤدي إلى تباطؤ معدل

تكوين رأس مال وبالتالي يصل المجتمع إلى حالة من السكون. وفي هذه المرحلة الأخيرة تتوقف عملية تكوين رأس المال تدريجياً يؤدي إلى الركود الإقتصادي.¹

كما يؤكد سميث على أن التجارة الخارجية تحفز النمو الإقتصادي وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤكد على حجم السوق الداخلية باعتباره مصدراً للنمو الإقتصادي، كما يرى سميث أن النقطة الأساسية في النمو تتركز حول منافع تقسيم العمل الذي يزيد من إنتاجية العمل دون أن يتطلب ذلك مزيداً من الجهد المبذول من قبل العمال، ولقد عدد سميث هذه المزايا بما يلي:

- زيادة مهارة العمال نتيجة تخصصه وممارسته لعمل معين.
- الإقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة.
- إحتمال الوصول إلى الإبتكارات وتحسن ظروف العمل الذي يقوم به الفرد.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو (1772 – 1823)

لقد اعتقد "ريكاردو" أن ندرة الأرض الزراعية هي السبب في حصولها على ريع ويزيد هذا كلما ازداد الطلب على منتجاتها وحتى بافتراض أن رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل في الإنتاج الزراعي فإن الأمر لن يغير شيئا في رأي "ريكاردو" وذلك لأن رأس المال ما هو إلا عمل مخزون، ولم يعتقد أن التقدم التكنولوجي في الزراعة له أهمية تذكر، أي أنه لم ير أن التقدم التكنولوجي في النشاط الزراعي له من القدرة ما يجد من سريان قانون تناقص الغلة أو يتصور المسألة من ناحية النفقات.

¹. تطور الفكر الإقتصادي للدكتور عبد الرحمن يسري أحمد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 270 – 271.

وفي العرض التالي نضع تحليل "ريكاردو" في شكل نقاط متتالية:¹

1 - رأى "ريكاردو" أن المجتمع يبدأ عادة بزراعة الأراضي الأكثر جودة وندرة ويحصل عمالها

على ريع في حالة ازدياد الطلب على منتجاتها. وفي حالة استمرار الطلب على السلع

الزراعية فإن المجتمع يستخدم الأراضي الأقل جودة ويتسبب هذا في ارتفاع أسعار السلع

الزراعية وذلك لارتفاع النفقات وزيادة عدد العمّال.

إذا افترضنا استخدام رأس المال بدلا من العمل في الإنتاج الزراعي وذلك للأسباب التي سبق

الإشارة إليها، فاستخدام رأس المال في ظروف التقدم التكنولوجي المحدود الأهمية والذي يحدث بطريقة

غير منتظمة لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع عدم ارتفاع النفقات.

والخلاصة هي أن أملاك الأراضي الزراعية يحصلون على ريع نتيجة ملكيتهم لعنصر إنتاجي نادر

بطبيعته وأن هذا الريع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات إنتاج هذه

السلع.

2 - وينعكس ارتفاع المنتجات الزراعية على حصيلة الأجور النقدية للعمال (النقدية وليست

الحقيقية) فالرأسماليون يضطرون إلى رفع معدلات الأجور النقدية لعمالهم وذلك للمحافظة

على حد الكفاف كمستوى دخل حقيقي.

¹. تطور الفكر الإقتصادي للأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 292 - 294.

3 - وبافتراض عدم وجود بطالة في المجتمع فإن الحصييلة الكلية للأجور النقدية سوف ترتفع

نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الأجور النقدية.

والآن إذا قلنا أن: الدخل النقدي = الأجور + الربح + الأرباح نستطيع أن نرى كيف

أن ارتفاع حصييلة الأجور وارتفاع الربح يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي.

ويلاحظ أن صحة هذا التحليل تعتمد على توافر شروط المنافسة الصافية، أي عدم قدرة الرأسماليين

على رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجور بطريقة تمكنهم من المحافظة على نصيبهم

النسبي في الدخل. أي أن تناقص الغلة وارتفاع أسعار السلع الزراعية يؤدي على مستوى الإقتصاد

ككل إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يشتغلون في النشاط

الإقتصادي.

4 - والمسألة الهامة في تحليل ريكاردو هو أن العوامل التي تتحكم في توزيع الدخل القومي هي

نفسها التي تحدد اتجاهات النمو الإقتصادي فالأرباح في المجتمع الرأسمالي هي المحرك

الرئيسي للنشاط الإقتصادي فهي مصدر الإدخار والإستثمار وفي اعتقاده بهذا لا يختلف

ريكاردو عن سميث أو مالتس أو أي عضو آخر من المدرسة الكلاسيكية أو

النيوكلاسيكية فإذا انخفضت الأرباح فإن عملية التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي

تتأثر بشكل يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الإقتصادي.

والخلاصة أنه توقع سيادة ظروف زيادة أسعار السلع الزراعية في المدى الطويل وبالتالي ارتفاع الأجر والربح واتجاه الأرباح إلى الانخفاض وهذا يؤدي إلى تناقض معدلات الإدخار والاستثمار ويصل الإقتصاد في النهاية إلى الركود.

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتس (1766 – 1834)

"تناول "مالتس" مناقشة النمو الإقتصادي ومشاكله في الجزء الثاني من كتابه "مبادئ الإقتصاد السياسي" تحت عنوان "The Progress of Wealth" ولقد قام بتعريف مشكلة التنمية بأنها مشكلة تشرح الفرق بين أقصى ناتج قومي إجمالي منتظر نهائيا والناتج القومي الفعلي. وبالرغم من اكتساب شهرة واسعة من تحليله كما ذكرنا إلا أن آراءه في النمو الإقتصادي الذي تميز بها عن غيره من الكلاسيك تعتبر في غاية الأهمية.

وأول شيء يذكر هو رفض مالتس لقانون ساي (إقتصادي فرنسي) والذي يقول أن كل عرض والذي يقول أن كل عرض يخلق طلبه والذي ترتب عليه فكرة التوازن التلقائي بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات، لقد تساءل مالتس كيف يمكن أن يتوازن الإدخار مع الإستهلاك؟ وفي تحليله أبرز مالتس أن:

■ العمّال طبقة فقيرة تعيش على مستوى الكفاف أي أن دخل العمال يساوي استهلاكهم.

هذا من جهة.

ومن جهة أخرى:

■ الرأسماليين يقومون بتوزيع دخلهم من الأرباح "ب" إلى ادخارهم ونرمز له "خ ب" وإلى استهلاكهم ويرمز له "س ب" فإن:

$$ب = س ب + خ ب$$

فإذا قام الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم فإن التوازن يتحقق أي:

خ ب = الإدخار الكلي = الإستثمار (C) أما إذ لم يتم هذا فإن التوازن الذي سلّم بقية الكلاسيك بتحقيقه تلقائيا لن يحدث".¹

فهناك في رأي مالتساحتيا حل لإدخار إلى حد معين وذلك لتمويل الإستثمارات التي تستند إلى فرصة

مرجحة، وقد اقترح في هذا المجال فكرة الميل الأمثل للإدخار " Optinum Propensity to

"Save"، فإذا زادت المدخرات عن الحد الأمثل فإنها تصبح عبئا على النمو الإقتصادي حيث يؤدي

إلى نقص الإستهلاك الكلي إلى درجة عدم تشجيع الإستثمار.

ومن أهم الأفكار التي توصل إليها مالتس فكرة الثنائية الإقتصادية والتي اعتمد فيها على ما يلي:

- الإقتصاد يتكوّن من قطاعين إثنين أساسيين أحدهما صناعي والآخر زراعي.

¹. تطور الفكر الإقتصادي للدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 282 – 284.

● إعتبار أن ظاهرة التقدم الفني تنحصر في داخل القطاع الصناعي فقط. مما يؤدي إلى تميز

القطاع بظاهرة تزايد الغلة.

● أما القطاع الزراعي خاصيته الأساسية سريان تناقص الغلة، ولقد اقترح مالتس إصدار قوانين

إصلاح زراعي الغرض منها ضمان نمو الإنتاج.

ولقد بين "مالتس" عموماً أن الضمان الوحيد للتقدم الإقتصادي هو الإستثمار في القطاع

الصناعي حيث توجد الفرص المربحة، ولهذا ناقش "مالتس" أن التقدم الفني بمعدّل سريع والأخذ به في

القطاع الصناعي عن طريق التكوين الرأسمالي هو السبيل الوحيد لتفادي الركود السائد في القطاع

الزراعي وهذا هو الضمان الوحيد لاستيعاب معظم الزيادة في السكان في هذا القطاع.

أما حينما يتباطأ معدّل التقدم الفني ومن ثم معدّل التكوين الرأسمالي - وهو يحدث في الإقتصاد

الرأسمالي في مرحلة أخيرة من مراحل تطوّره - فإن تناقص الغلة يطغى وهذا ينقص معدلات الأرباح

ويصل بالإقتصاد إلى حالة سكون.

الفرع الرابع: نظرية "Marx" في النمو الإقتصادي (1717 - 1783)

ركّز "كارل ماركس" في كتابه "رأس المال" على نقد النظام الرأسمالي، ويتمثل مغزى الرأسمالية من وجهة

نظره في حركيتها الشديدة وفي تناقض مبادئه بحيث أوضح استحالة استمرارية هذه الحركية وأكد على

أن هذه التناقضات ستؤدي بالنظام الرأسمالي إلى أزمات الكساد وبالتالي انهياره وأعد نموذج للنمو المتوازن لاقتصاد ثنائي القطاعات".¹

"قسم ماركس المجتمع إلى قسمين: قسم العمال وتمثل قوة العمل وقسم الرأسماليين التي تحصل على المكسب حتى وإن لم توفر العمل، ويفترض بأن الإقتصاد ينتج نوعان من السلع: سلع إستهلاكية و سلع التجهيز تستخدم نوعين من رأس المال، رأس مال ثابت ورأس مال متغير، كما يفترض في البداية أن كل السلع المنتجة من طرف مخزون رأس المال المتاح مطلوبة ولكن مع الزمن فإن استمرارية تراكم رأس المال ستؤدي إلى عدم التوازن في الإقتصاد بسبب خلق فارق بين القدرة الإنتاجية والطلب، وبالتالي القدرة الشرائية للعمال لا تستطيع امتصاص مجموع السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد، هذه التطورات تؤدي بالإقتصاد الرأسمالي إلى الكساد وانخفاض الأرباح وبالتالي الإنهيار. ويرى ماركس أن العلاقة التي تجمع بين العمال ورأس المال هي علاقة إجتماعية تبرز التناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي، ويرى ماركس أن محرك النشاط الإقتصادي هو بحث الرأسماليين على المكسب الكبير الدائم".²

¹ - جرورجناجز، تاريخ النظرية الإقتصادية، 1720 - 1980، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 135 - 139.

² - نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي

الفرع الأول: نموذج HarrodDomar في النمو الإقتصادي

ينتمي هذا النموذج إلى كل من الإقتصادي البريطاني (Roy Hamod) والإقتصادي الأمريكي (EvseyDomar) بحيث عمل كل منهما بمفرده وبالتزامن على تطوير الفكر الكينزي في مجال النمو الإقتصادي. وبعد الحرب العالمية الثانية قام بنقل نموذج كينز من التحليل القصير الأجل إلى التحليل الطويل الأجل بحيث كان هدفهما تطوير نظرية النمو الإقتصادي، كانت المشكلة الأساسية "هاورد" البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل المحلي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد.¹ وقد انطلق من الفرضيات التالية:

- الإدخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل المحلي.
- الإستثمار هو التغير في مستوى الدخل وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها يتغير الطلب على السلع الإستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية.

¹. عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الإقتصادي في سوريا، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الإقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص 242.

- هناك تطابق بين الإستثمار المحقق والإدخار المحقق باعتباره شرطا للتوازن، وإذا اختلف هذا التطابق يخلل التوازن الإقتصادي حيث يحدث تضخم إذا زاد الإستثمار على الإدخار وتحدث البطالة والركود، إذا زاد الإدخار على الإستثمار.
- النمو في الدخل يساوي الإدخار مقسوم على المعجل.
- عرض العمل من المفروض أن يزيد بمعدّل ثابت (n) والذي يسمى بمعدل النمو الطبيعي أو معدل النمو الديمغرافي ولا يوجد تفرقة بين الزيادة العامة للسكان وزيادة اليد العاملة.

حدد كل من هاورد ودومار ثلاثة أنواع من النمو الإقتصادي وهي:

- النمو الفعلي أو الحقيقي والمحقق في الإقتصاد.

- النمو المرغوب فيه أو المعدل النمو التوازني.

- معدّل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل.

حيث توصل هاورد إلى النموذج انطلاقا من اقتصاد ينتج ناتج حقيقي (Y) باستخدام رأس المال

(K) والعمل (L).

$$Y = \min \left(\frac{K_t}{V}; \frac{L_t}{U} \right) \dots\dots\dots (1)$$

بحيث:

U و V: ثوابت موجبة.

من المعادلة (1) يمكن استخراج معادلة الطلب لعوامل الإنتاج:

$$K_t = VY_t \dots\dots\dots (2)$$

$$L_t = UY_t \dots\dots\dots (3)$$

يمكن اختصار شروط النمو الإقتصادي كالآتي:

• التغيير في السلع الرأسمالية ما هو إلا الإستثمار الذي سيتعادل مع الإدخار وذلك لتحقيق

التوازن في سوق رأس المال.

$$SK_t = I_t = S_t \dots\dots\dots (4)$$

بما أن الإدخار جزء من الدخل المحلي فإن:

$$S_t = SY_t \dots\dots\dots (5)$$

بتعويض المعادلة (4) في (2) ومن تم في (5) نجد:

$$K_t = VY_t \Rightarrow SK_t = V\delta Y_t$$

$$\Rightarrow S_t = V\delta Y_t$$

$$\Rightarrow SY_t = V\delta Y_t$$

بالتالي يمكن كتابة معادلة النمو على الشكل التالي:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{S}{V}$$

بحيث:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} : \text{معدل النمو الإقتصادي (المرغوب فيه).}$$

S: الميل الحدي للإدخار.

V: متوسط رأس المال إلى الإنتاج (المعجل).

• تساوي عرض العمل اعتمادا على ثبات المعامل $(U = \frac{L_t}{Y_t})$ في جميع الفترات وذلك

لتحقيقي التوازن في سوق العمل.

من المعادلة (1) يمكن استخلاص دالة الطلب على العمل:

$$t_t = UY_t$$

..... (3)

بما أن الإرتفاع في عرض العمل هو (n) والإرتفاع الناتج (Y_t) هو (g) وفي حالة اقتصاد يتسم

بالنمو المستمر فإن التوازن في سوق العمل يكون كالتالي:

$$g = n = \frac{S}{V}$$

أي أن معدّل النمو الطبيعي يساوي معدل النمو المرغوب فيه ولا يوجد أي سبب فعلي لتحقيق هذه المساواة إلا إذا كانت هناك مصادفة وعليه فإن الإقتصاد يكون في حالتين:

1 - الحالة الأولى: عندما يكون $(g > n)$ سرعة نمو الناتج ورأس المال أكبر من سرعة

عرض العمل مما يؤدي إلى القضاء على البطالة بفضل الإستثمارات.

2 - الحالة الثانية: عندما يكون $(g < n)$ فإن سرعة نمو العمل تكون أكبر من سرعة نمو

الناتج ورأس المال مما يؤدي إلى زيادة البطالة نتيجة نقص الإستثمار.

يطلق على هذه الحالات بمجموعة الأسلاك المشتركة (fil de rasoir) لأن التغير في قيمة g

أو n يؤدي إما للتشغيل الكامل أو البطالة.

يتحقق الإستقرار عندما تتساوى المعدلات الثلاثة وفي المدى القصير فهناك نميز نوعان من عدم

التوازن عندما يتفاعل تأثير المعجل والمضاعف معا:

1 - معدّل النمو الحقيقي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه \rightarrow إستثمار موسع \rightarrow تكفيز

على الإستثمار (أثر المعجل) مما يؤدي إلى إنعاش وزيادة الطلب (تأثير المضاعف).

2 - معدل النمو الحقيقي أصغر من معدّل النمو المرغوب فيه \rightarrow الطلب والإستثمارات،

وتفاعل المضاعف مع المعجل يؤدي إلى تخفيض النمو الحقيقي فيزيد الفرق بينه وبين

النمو المرغوب فيه.

ومن هنا نستنتج صعوبة تحقيق النمو الإقتصادي المتوازن بالتشغيل الكامل وذلك لعدم استمراريته إن تحقق.

الفرع الثاني: نموذج روبرت سولو في النمو الإقتصادي

بعد الإنتقادات التي وجهت إلى نموذج "هاورد - دومار" من عدم استقرار النمو المتوازن، أخذ بهذه النتيجة كل من "روبرت سولو" و"تريفور سوان" حيث افترضوا أن معدّل رأس المال - الناتج ليس متغيراً خارجياً بل اعتبروه معدّل تعديل هيكلية للعودة إلى معدّل النمو الطبيعي وقد أصبح هذا النموذج يعرف بنموذج "سولو - سوان" سنة 1956، وكان الهدف من هذا النموذج هو حل المشكلة التي واجهت هاورد - دومار.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات:¹

➤ الإقتصاد مغلق وينتج سلعة واحدة، الدخل يساوي الناتج، والإستثمار يساوي الإدخار ولا وجود للتجارة الدولية.

➤ إقتصاد مكون من قطاعين: العائلات والمؤسسات تسوده المنافسة الكاملة.

➤ ثبات عوائد الإنتاج.

➤ ثبات معدل نمو السكان، وثبات معدل الإدخار.

➤ تكنولوجيات الإنتاج متغير خارجي ولا تستطيع المؤسسات تغييره.

¹ روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، مراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص 98 - 102.

حيث أدخل "سولو" متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي في معادلة النمو.

وحسب "سولو" فإن الزيادة في النمو الإقتصادي ترجع إلى ثلاثة عوامل هي:

➤ الزيادة الكمية والنوعية للعمل.

➤ الزيادة في رأس المال عن طريق تحفيز الإستثمار.

➤ الابتكارات التكنولوجية.

من هنا كانت معادلة الإنتاج لنموذج سولو كالتالي:

$$\frac{\delta Y}{Y} = (1 - \alpha) \frac{\delta L}{L} + \alpha \frac{\delta K}{K} + \frac{\delta A}{A} \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

$\frac{\delta Y}{Y}$: معدل نمو الناتج المحلي.

$\frac{\delta L}{L}$: معدل نمو العمل.

$\frac{\delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال.

$\frac{\delta A}{A}$: معدل التغير التكنولوجي أو معدل تغير الإنتاجية الكلية.

$(1 - \alpha)$: مرونة العمل أو حصة العمل من الناتج المحلي.

α : مرونة رأس المال أو حصة رأس المال من الناتج المحلي.

❖ تعتبر دالة مستمر متزايدة بمعدل متناقص أي المشتقة الأولى موجبة والثانية سالبة.

$$f' > 0 \text{ و } f'' > 0$$

❖ تتميز بثبات الغلة أي في حالة تغير عوامل الإنتاج في آن واحد بمقدار فإن الناتج يتغير بنفس

المقدار.

$$MY = f(mK, mAL)$$

نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي يمكن الإستدلال بمساهمة التقدم التكنولوجي في النمو

الإقتصادي من خلال المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة العمل ورأس المال في نمو الناتج وعليه

يمكن ترتيب المعادلة (1) كالتالي:

$$\frac{\delta A}{A} = \frac{\delta Y}{Y} - (1 - \alpha) \frac{\delta L}{L} - \alpha \frac{\delta K}{K} \dots\dots\dots (2)$$

من المعادلة (2) يتضح أنه يمكن الوصول إلى المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في الناتج المحلي

من خلال إيجاد باقي طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو المدخلات في الناتج المحلي من خلال

إيجاد باقي طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو المدخلات ولذلك يطلق عليها بواقي سولو.

ويتضح أيضا أن التقدم التكنولوجي هو متغير خارجي يتحدد من خلال عناصر أخرى مثل البحث

والتطور والتعليم...

المطلب الرابع: نماذج النمو الداخلي

الفرع الأول: نموذج بول رومر (Paul Romer 1986)

إن رأس المال المادي هو أحد عوامل النمو الداخلي لأنه يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الإقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التكنولوجي، وهو نقطة بداية لنظرية النمو الداخلي.

وتحديدا من هذا المفهوم تميز نموذج رومر بالتأثيرات الخارجية للتكنولوجيا (المعرفة) الناجمة عن

تراكم رأس المال بمفهومه الواسع.

كان هدف رومر هو عملية تراكم المعرفة إلا أنه أدرك أنه سيكون من الصعب تحقيقه في سياق

اقتصاد تنافسي، ولقد قام بتحقيق عمله سنة 1990 ليهتم بالإستثمار التكنولوجي وجعل التراكم

المعرفي منتجا ثانويا لتراكم رأس المال.¹

إعتمد رومر في عمله على العمل الذي قام به كل من "كينت وآرو" حول التدريب عن طريق التمرن،

بحيث فرض رومر ما يلي:²

¹. طاوشقندوشي، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013 - 2014، ص 122 - 124.

². نفس المرجع.

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم تنتج بكفاءة وجودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة تكتسبه المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن، وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الإستثمار.
- أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الإستفادة منها بدون أي تكلفة، بمعنى أن أي ابتكار يجب أن ينتشر ويوزع في السوق.
- وجود إقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات n التي تنتج سلع متجانسة وكانت دالة الإنتاج كالاتي:

$$Y_{it} = K_{it}^{(1-\alpha)} (A_t L_{it})^\alpha \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y_{it} : تمثل إنتاج المؤسسة i في الزمن t .

K_{it} : تمثل رأس مال المؤسسة i في الزمن t .

L_{it} : تمثل عمل المؤسسة i في الزمن t .

A_t : يمثل رأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات، بحيث فرض رومر أن التراكم المعرفي

يتأثر بتغير رأس المال أي أن متغير المعرفة تابع لمتغير رأس المال:

$$A_t = f(K_t)$$

قد فرض رومر أن دالة المعرفة تأخذ الصيغة التالية:

$$A_t = A^{1/\alpha} (\sum_{i=1}^n K_{it})^\beta \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

A: يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض أن يكون متناسب مع رأس مال الإقتصاد ككل بقيمة β كما يمكن أن يعبر عنه بقدرة المؤسسة بجلب المعارف الجديدة.

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نجد:

$$Y_{it} = K_{it}^{(1-\alpha)} \left(A^{1/\alpha} \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta \right)^\alpha$$

على مستوى الإقتصاد الكلي نعلم أن:

$$L_t = nL_{it} \text{ و } K_t = nK_{it}$$

دالة الإنتاج الكلية تساوي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^n Y_{it} \Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^n \left[K_{it}^{(1-\alpha)} \left(A^{1/\alpha} \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta \right)^\alpha \right]$$

$$\Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^n K_{it}^{(1-\alpha)} + A \left[\left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta \times \sum_{i=1}^n L_{it} \right]$$

$$\Rightarrow Y_t = AnK_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} \cdot nL_{it}$$

$$\Rightarrow Y_t = AK_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} \cdot L_t^\alpha \dots \dots \dots (3)$$

من اشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الحدي الخاص لرأس المال:

$$r_{it} = \frac{\delta Y_{it}}{\delta K_{it}} \Rightarrow (1 - \alpha)(K_{it})^{-\alpha} (A_t L_{it})^\alpha$$

بتعويض A_t بقيمتها في المعادلة (2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة:

$$r_{it} = (1 - \alpha)(K_{it})^{-\alpha} \left(A^{1/\alpha} \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta L_{it} \right)^\alpha$$

$$r_{st} = \sum_{i=1}^n r_{it} \Rightarrow AL_t^\alpha (1 - \alpha)(K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (4)$$

من اشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال:

$$r_{st} = \frac{\delta Y_t}{\delta K_t} \Rightarrow AL_t^\alpha (1 - \alpha + \alpha\beta) K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (5)$$

بمقارنة المعادلة (4) و(5) نستنتج أن العائد الإجتماعي لرأس المال أكبر من العوائد الحدية الخاصة وهذا ما يبين تأثيرات خارجية موجبة أخرى وتمكن حدود هذا النموذج في ما يعرف بمشكل الشروط المعيارية، بحيث يكون النمو موجب ومعدل ثابت عندما تكون قيمة $\beta = 1$ ويكون النمو غائب (لا يوجد نمو أو نمو ضعيف جدا) عندما تكون قيمة $\beta < 1$ ، أما عندما تكون قيمة $\beta > 1$ في هذه الحالة يحدث تفجير في معدلات النمو، وهذا ما يعرف بمشكلة الأسلاك الشائكة لها ورد بحيث أن تغير قيمة β تقودنا إما للسكون أو الانفجار بافتراض أن $\beta = 1$ وأن المستهلك عقلاني فإننا نحصل على معدل النمو الإقتصادي التوازني في اقتصاد لا مركزي:

$$g = (1 - \alpha)AL^\alpha - P$$

بـحيث: P تمثل معدل التفضيل أو المنفعة الحالية ويكون ثابت وموجب.

الفرع الثاني: نموذج لوكس (R.Lucas 1988)

إعتمد في نمودجه على معالجة الإستثمار في رأس المال البشري، معتمدا على أعمال اقتصاد من سبقوه، حيث اعتمد في نمودجه على جعل متغير رأس المال البشري متغير داخلي يأتي من التراكم، كما رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبره على الأقل ثابت مما يسمح باستمرار النمو الإقتصادي.¹

يعتمد هذا النموذج على فرضيتين هما:

¹. نفس المرجع السابق، ص 125 – 126.

• يتكون الإقتصاد من قطاعين: الأول هو قطاع إنتاج السلع والخدمات وتكون دالته ممثل في دالة

كوب دوغلاس الصيغة التالية:

$$Y_i = AK_i^\beta (uh)^{1-\beta} h_a^y$$

بحيث:

Y_i : إنتاج الفرد (المؤسسة) i .

K_i : رأس مال الفرد (المؤسسة) i .

u : الوقت الذي يأخذه الفرد لإنتاج السلعة.

h : مخزون رأس المال البشري للفرد.

h_a : متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد الإقتصاد.

β : نسبة مساهمة رأس المال في الناتج.

Y : مقدار تأثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج عن تأثير مستوى رأس المال البشري على النشاط

الإجتماعي.

- أما القطاع الثاني فهو قطاع يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ويكون بالصيغة التالية:

$$h_i = \varphi(1 - u)h$$

حيث:

h_i : مقدار التغير في رأس المال البشري.

φ : معلمة تعبر عن فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري.

$(1 - u)$: الوقت المخصص للتكوين والتدريب المتعلق بتراكم رأس المال البشري.

تتميز هذه الدالة بثبات غلة الحجم بالنسبة لمقدار تغير رأس المال البشري وهي خاصية مميزة

لضمان تحقيق النمو الداخلي، وأن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

- وجود تأثيرين خارجيين مرتبطين بالرأس المال البشري M

(1) خاص بقطاع تراكم رأس المال البشري.

(2) خاص بقطاع إنتاج السلع والخدمات.

الفرع الثالث: نموذج Robert Barro 1990:

إهتمفي نموذجه بدور النفقات العمومية، حيثاعتمد في دراسته على أعمال كل من "أشوي" وكذا "مينل".

ويعتبر "بارو" من الأوائل الذين عالجوا الإستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية، وانطلق

"بارو" من فكرة أن النفقات الموجهة للبنية التحتية مثل بناء طريق سريع أو خلق طريق للسكة الحديدية أو شبكة للإتصالات تجعل النشاط الإنتاجي أكثر فاعلية.

إعتقد "بارو" أن السلع العامة تتميز بخاصية عدم التنافس وهي قابلة للاستعمال من طرف جميع أفراد المجتمع، وهذا يثير مشكلة التمويل من قبل القطاع الخاص، فالنشاط الخاص ليس بديل لتمويل الدولة.

لهذا تفرض الدولة ضريبة من أجل إنتاج هذا النوع من السلع المؤسسات الخاصة تستعمل نوعان من عوامل إنتاج رأس المال الخاص ورأس المال العام.

فبالنسبة "لبارو" النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال العام يجعل

رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحدد من تناقص إنتاجيته الحديدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، أما

الثاني فهو تأثير مصدر تمويل النفقات العمومية وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس

المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءا من دخلها.

في هذا النموذج تم إضافة متغير ثالث هو النفقات العمومية (G) لدالة الإنتاج بالإضافة إلى متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وتكون بالصيغة التالية:

$$Y = AK^\alpha L^{(1-\alpha)} G^{(1-\alpha)} \dots\dots\dots (1)$$

يكون تدخل الدولة عن طريق النفقات العمومية والاقطاعات الجبائية والتوازن في سوق السلع والخدمات كالاتي:¹

$$Y = C + I + G = C + K + SK + +G$$

بما أن الضرائب (T) تقتطع من الدخل فإن:

$$T = \tau Y$$

بما أن النفقات ممولة من الضرائب فإن:

$$T = G = \tau Y \dots\dots\dots (1.1)$$

وعليه فإن الدخل المتاح يساوي:

$$Y_d = (1 - \tau)Y$$

لدينا كذلك الإستهلاك يساوي:

$$C = (1 - S)Y_d$$

¹. نفس المرجع السابق، ص 129 - 131.

وبالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي:

$$Y = (1 - S)(1 - \tau)Y + K + SK + \tau Y$$

$$Y = (1 - S + S\tau)Y + K + SK + \tau Y$$

$$S(1 - \tau)Y = K + SK \dots \dots \dots (2)$$

بتعويض المعادلة (1.1) في (1) نجد:

$$Y = AK^\alpha L^{(1-\alpha)} \tau Y^{(1-\alpha)}$$

يمكن كتابتها على الشكل التالي:¹

$$Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{1/\alpha} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (3)$$

من معادلة التوازن المطور هذه وتعويضها في المعادلة (2) يمكن استخراج معادلة تطور مخزون رأس المال

بالطريقة التالية:

$$S(1 - \tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{1/\alpha} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = K + SK$$

$$\frac{K}{K} = S(1 - \tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot A^{1/\alpha} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - SK$$

وعليه فإن معدّل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو

الإقتصادي يعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\delta \left(\frac{K}{K} \right)}{\delta \tau} = 0 \Leftrightarrow \left[-\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{(1-\alpha)}{\alpha(1-\tau)} \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha-1}} \right] SA^{1/\alpha} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\tau = \left[\frac{(1-\alpha)}{\alpha} \right] (1-\tau)$$

$$\tau_{\alpha} = (1-\alpha)(1-\tau)$$

$$\tau^* = (1-\alpha)$$

وعليه لتعظيم النمو الإقتصادي على الدولة أن تنفق جزءا من دخلها على البنية التحتية وذلك

بالصيغة التالية:

$$\left(\frac{G}{Y} \right)^* = \tau^* = (1-\alpha)$$

. المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحرير المالي

المطلب الأول: التطور المالي

الفرع الأول: مفهوم التطور المالي

يعد مفهوم التطور المالي متعدد الأوجه، حيث يشمل المجالات النقدية وكذا التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي، والقدرة المؤسسية مثل قوّة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية والتي تكوّن الهيكل المالي للإقتصاد.¹

إن النظام المالي جيد التطور يؤدي عدّة مهام حيوية لتعزيز كفاءة الوساطة عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات والتعاملات، ويشجع النظام المالي الحديث الإستثمار عن طريق تحديد فرص الأعمال الجيدة وتمويلها وتعبئة المدخرات وتنويع المخاطر وتؤدي هذه المهام إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد وتراكم أسرع لرأس المال المادي وإلى تقدم تكنولوجي أسرع مما يغذي بدوره النمو الإقتصادي.²

وبالتالي فهناك مقاييس مختلفة تعبر عن التطور المالي منها:

■ تطوّر القطاع النقدي والسياسة النقدية.

¹. سوزان كرين وآخرون، تطور القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ندوة صندوق النقد العربي حول تطور القطاع المالي والنمو

الإقتصادي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 7 - 8 ديسمبر، 2003، ص 100 - 109.

². محمد مصطفى بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، 2015، ص 95.

- القطاع المصرفي ككل (البنوك والمؤسسات المالية).
- تطوّر القطاع المالي غير المصرفي.
- الرقابة وتنظيم المصارف.
- الإنفتاح المالي.

الفرع الثاني: علاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي

ركزت الأدبيات المتواجدة على أثر التطور المالي على نمو إما الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الفردي، وما يبدو غائباً هو دراسة الأثر الهام لذلك الدور على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

يعتبر التطور المالي أحد أهم محددات ومؤشرات النمو الإقتصادي لأي بلد، بحيث كلما كانت وسائل الدفع والوساطة المالية متطورة كلما وفر ذلك التمويل الضروري لتحفيز النمو الإقتصادي. مما يبين الدور الفعال للقطاع المالي في النمو الإقتصادي، فكلما كان النظام المالي كفاء ومتطور يعتبر محفزاً لعملية النمو فالعلاقة إذا تسير من النمو المالي إلى النمو الإقتصادي.

ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي.

الفرع الثالث: سياسة الكبح المالي

تعرض العديد من الإقتصاديين لمفهوم الكبح المالي وفيما يلي سنوجز بعضا منها:

❖ عرفه Shaw و Mc Kinnon (1973): على أنه انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في

المجال الإقتصادي والمالي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بالنشاط

البنكي والتي تهدف إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي.¹

❖ وقد عرّفه Roubini و Sala - i - Martin (1992): بأنه مجموعة سياسات،

قوانين، ضوابط وقيود كمية ونوعية ورقابة مفروضة من طرف الحكومة، والتي لا تسمح

للساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها.²

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الكبح المالي بأنه مجموعة القوانين والإجراءات والقرارات المتخذة

أو المطبقة من طرف الدولة والتي تسعى من خلالها إلى التضييق على النظام المالي وذلك من خلال:

➤ تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدنية والتي طالما تكون مرتفعة.

➤ فرض إحتياطي إجباري مرتفع على البنوك التجارية.

➤ فرض ضرائب مرتفعة على البنوك.

¹ Bouziani El Houari, Libéralisation financier au Maroc et ses effets Macro économique, thèse pour le doctora en scienseconomiques, Universite sidi Mohamed benabdellah, Maroc, 1999, p 75.

² شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 33.

- فرض تدفقات على رؤوس الأموال.
- إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض.
- تأطير وتوجيه الفروض.

المطلب الثاني: سياسة التحرير المالي

الفرع الأول: مفهوم التحرير المالي ونشأته

عرّفه كل من Shaw وMc Kinnon (1973): على أنه الحل الأمثل للخروج من حالة

الكبح المالي ووسيلة بيسيطرة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي في الدول النامية.¹

وعرفه كل من Ucer و Murat (2000): علأنه عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من

الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير معدلات

الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال. وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي

والخاردي للدولة.²

¹. النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد رونالد ماكينون، ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي، ص 45.

². سياسة التحرير المالي في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة الجزائر، ناصر صلاح الدين غربي، رسالة ماجستير، 2007، جامعة أبيير بكر بلقايد، تلمسان، ص 22.

وكذلك عرفه كل من Amable و Chatelain و Debandt (1997): على أنه تلك

السياسات التي تقود إلى رفع الإدخار واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للإستثمار.¹

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التحرير المالي بأنه مجموعة الإجراءات والقرارات التي

يجب على الدولة اتخاذها من أجل تحرير القطاع المصرفي وإلغاء جميع القيود المفروضة عليه وكذا تحرير

العمليات في الأسواق المالية.

الفرع الثاني: مؤشرات تقويم التحرير المالي

سنحاول التطرق إلى إبراز المؤشرات التي تمت دراستها من طرف الباحثين حيث هناك اختلاف في

تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس "درجة التحرير المالي فيما يلي:²

أ. حجم الوساطة المالية: $M2/PIB$

ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع

الجارية والنقود السائلة) نسبة للنتاج الداخلي الخام (PIB)، ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من

¹ Boujelbene Younes et Chetiw, slim, libéralistion financier et impact du developement financier sur la croissance economique en tunisie, p 11.

² Numidia BOUAICILiberalisationfinanciere et Developementfinanciere, Aproche comparative entre l'Algerie, le Maroc et la tunisie, Rivue des Sciences economique et de Gestion N 14 Bédjaia, 2014, p 96 – 102.

هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

ب. معدل الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام:¹

يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الإدخار بصرف النظر عن أجله كما أنه يختلف عن المؤشر الأول بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الإدخار وتمويل الإستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

ت. معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الإستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الإقتصادية.

¹ Numidia BOUAICI, op cit, p 96 – 102.

ث. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي.

الفرع الثالث: شروط نجاح التحرير المالي

من خلال تعرفنا للتحرير المالي وأهم مؤشرات استنتاجنا أنه لا بد من توفر مجموعة من الشروط

لنجاح التحرير المالي نوجزها فيما يلي:¹

✓ إستقرار الإقتصاد الكلي.

✓ التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي وذلك دون إهمال الرقابة على الجهاز المصرفي.

✓ توفر بيئة إقتصادية مستقرة (سياسة نقدية مستقرة، سياسة مالية فعالة، سعر صرف يدعم

الإستقرار المالي، قطاع مالي كفاء ومستقر).

✓ توافر نظام قانوني وإشرافي مناسب.

¹ بن بوزيان محمد، شكوري سيد أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الإقتصادية والقانونية، أبريل 2005، ص 7.

المطلب الثالث: علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي

الفرع الأول: أعمال ماكنون وشاو في التحرير المالي

يعتبر تحليل MCKINNON (1973) إمتداداً لنظرية Shaw وGurley (1960) فيما

يتعلق بدور الوساطة المالية في توجيه الموارد نحو الإستثمار، الأمر الذي جعل من الأسس التي

وضعها MCKINNON وShaw آنذاك ركيزة أساسية عند تبني السياسات الإصلاحية

المتعلقة بالنظام المالي وخصوصاً عند محاولة التخلص من الآثار السلبية للكبح المالي.¹

إن المساهمة الرئيسية لنظرية MCKINNON تتمثل في إعادة صياغة دالة طلب النقود

تتلائم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هياكله المالية وتخلف نظامه المصرفي، حيث يرى بأن

الودائع المتراكمة لدى المؤسسات المصرفية والإدخار هو المصدر الرئيسي، وينطبق تحليل

MCKINNON على اقتصاد مجزأ، حيث يفترض أن النقود هي الأصل المالي الأكثر أهمية في

الدول النامية، وبالتالي هي الأداة الوحيدة التي تستخدم في تراكم رأس المال، أو ما يسميه

MCKINNON تكاملية النقود ورأس المال.²

وفي سنة 1973 نشر كتاب بعنوان "التعمق المالي في التنمية الإقتصادية" وقد اعتبرت مساهمته

تكلفة لما جاء به MCKINNON (1973) حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر

1.

2. شكوري سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

من النمو الإقتصادي في الدول النامية. وجاء في كتاب Shaw تأكيد على أن التعمق المالي هو شرط ضروري في تحقيق النمة الإقتصادي، وأن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الإقتصادي يشترط تحرير معدّلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن يخضع تحديدها إل نقوى السوق ويتوقف ذلك أساسا على عرض وطلب الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للإدخار، كما أشار إلى أن زيادة الإدخار لن تأتي إلا من معدلات فائدة حقيقية موجبة، بحيث تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى التخصيص الأحسن للموارد المالية فترتفع بذلك معدلات النمو الإقتصادي.¹

الفرع الثاني: الإنتقادات الموجهة لأعمال ماكنون وشاو

ككل دراسة إقتصادية أو علمية بصفة عامة لا بد وأن تواجه مجموعة من الإنتقادات، وهذا ما وجهته أعمال MCKINNON وشاو وقد تمحورت معظم الإنتقادات حول ثلاث نقاط أساسية جاءت كالتالي:²

1 - إفتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الإدخار والإستثمار:

إنتقد رواد المدرسة الكينيزية نظرية التحرير المالي فيما يخص الأثر الذي يفترض أنه إيجابي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الإدخار والإستثمار، حيث أثبتت الدراسات التجريبية على الأنظمة المالية المحررة عكس افتراض العلاقة الإيجابية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الإدخار.

¹. ناصر غربي، سياسة التحرير المالي في الدول النامية، دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2007، ص 36 - 37.

². بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص

فقد تم التوصل إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الإستثمار ، حيث أن الارتفاع في معدلات الفائدة على الودائع يؤدي إلى انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض معدلات الأرباح، ثم الإستثمار ثم الإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض.

2 - إفتراضية مثالية الأسواق المالية في الدول النامية:

يرى Stiglitz و Weiss (1981) أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي علما لإقراض كلما أصبحت الإستثمارات عرضة للمخاطر، وزاد احتمال توقف المقترض عن السداد، وبالتالي تنخفض أرباح البنك المتوقعة.¹

واستطاع الباحثان الخروج بنتيجة مهمة مفادها وجود معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض (i^*) فإذا تجاوزت معدلات الفائدة التي تمنحها البنوك المعدل الأمثل، يؤدي ذلك إلى تراجع الأرباح المتوقعة للبنوك وذلك لسببين:²

- الإختيار ذو المخاطر المتضادة.

- تغيير طبيعة المشروع.

¹ Numidia BOUAICI, op cit, p 92.

² رونالد ماكينون، النهج الأمثل للتحرير الإقتصادي، ترجمة طيب بطرس وسعاد طنبولي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة، الطبعة العربية الأولى، 1996، ص 122.

إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:

لقد قام Shaw وMCKINNON بتحليل دور أسواق التمويل غير الرسمية في كتابيهما سنة (1973) إلا أنهما لم يدخلاهما في نموذجيهما، حيث أن هذه الأسواق تعد من أهم الخصائص الهيكلية التي تميز الإقتصاديات السائرة في طريق النمو، وتلعب دورا مهما في تمويل القطاعات المنتجة خاصة في ظل الكبح المالي حيث يجد أصحاب العجز وذوي الفوائض المالية في القطاع غير الرسمي ملجأ لتوظيف والتمويل.¹

كما أن القطاع المالي غير الرسمي حسب أعمال Taylor (1983) و Wiginbergen (1983) و Buffie (1984) فإنه يتميز بكفاءة نسبية في تخصيص الموارد المالية باعتباره يقوم بواسطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية.²

¹ محمد حسني، محمود حامد محمود، التنمية الإقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 762 – 764.

² بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المبحث الثالث : أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الكبح المالي (1962-1989)

بعد الإستقلال كان النظام المصرفي الجزائري كان لا يزال متأثراً وتابعا للنظام الفرنسي وذلك نتيجة للفترة الإستعمارية، مما تلزم على الدولة الجزائرية تشكيل نواتها وإضفاء سيادتها على المؤسسات المالية الكبرى، حيث قامت بإنشاء خزينة عمومية مستقلة عن الخزينة الفرنسية، ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

وبداية من سنة 1966 قررت الحكومة الجزائرية إنشاء نظام مصرفي جزائري تسيطر عليه الدولة ويقوم بتمويل المشاريع التابعة للدولة فتولّد عليه ميلاد ثلاث بنوك تجارية وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والبنك الجزائري الخارجي.

وقد تميز النظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة (1962 - 1989) بسياسة الكبح المالي وسيطرة الدولة على البنوك مما أدى إلى إلغاء الدور الحقيقي لهذه الأخيرة.

الفرع الأول: الإصلاح المالي لسنة 1971¹

عرفت هذه المرحلة إدخال تعديلات وإصلاحات تتماشى مع السياسة العامة للدولة، كما تم إقرار الإصلاح المالي لسنة 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 وذلك من أجل تخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات.

وأهم ما جاء به الإصلاح:

- ❖ إضافة صلاحيات للبنك المركزي لأنه كان يقتصر فقط على خدمة الخزينة العمومية.
- ❖ إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة استشارية، واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية كهيئة رقابية وهذا بموجب الأمر 71 – 74 الصادر في 30 جوان 1971.
- ❖ تم تأسيس البنك الجزائري للتنمية في 7 جوان 1972 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العمومية، في مجال منح القروض الطويلة الأجل.
- ❖ إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الإستغلال.
- ❖ تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الإدخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة.

¹ كمال زيتوني، مطبوعة النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016 – 2017، ص 5.

❖ يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد.

❖ تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.

❖ من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971 تم تحديد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:

■ قروض بنكية متوسطة الأجل، وذلك بإصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

■ قروض بنكية طويلة الأجل تمنح من طرف مؤسسات مالية خاصة مثل بنك البنك الجزائري للتنمية.

■ التمويل عن طريق القروض الخارجية، وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

الفرع الثاني: النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات

1 - الإصلاح المالي لسنة 1986: تم إصدار القانون 12/86 بتاريخ 18/08/1986

خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض، وبموجبه تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة

البنكية، وفي إطار هذا القانون تم اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير

البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها.¹

¹. لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 23، ص 36.

وتم استحداث المخطط الوطني للقرض الذي يعتبر جزء من الخطة الوطنية للتنمية حيث يحدد

الأهداف التي يجب بلوغها في جميع مصادر النقد والأولويات في توزيع القروض، وبمقتضى المادة 26

من القانون فإن المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد ما يلي:¹

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة.
- حجم القروض الخارجية المجددة.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الإقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون 12/86 في إصلاح المنظومة المصرفية فيما

يلي:²

➤ تنظيم العلاقة التمويلية بين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية وذلك من خلال توسيع مهام

البنوك في إطار المخطط الوطني للقرض.

➤ تقليص دورالخزينة العمومية، واشتراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية للتنمية الإقتصادية.

➤ أعاد النظر في العلاقات التي تربط المؤسسة الإصدار بالخبزينة، حيث أصبحت القروض

الممنوحة للخبزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

¹. نفس المرجع.

². بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 183 - 185.

➤ أصبح للبنك المركزي دور المنظم والمراقب للنظام المالي، كما أصبح له سلطة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الإستقرار النقدي.

➤ إستعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض.

2 - تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الصادرة سنة 1988:

بعد الأزمة العالمية لسنة 1986 اضطرت السلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع

مسّ جميع القطاعات. وذلك بإصدار قانون 88 - 06 المؤرخ في 12 - 11 - 1988 ومن

العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون:¹

■ البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبذلك فهو

يتمتع بحرية التصرف في التمويل أو رفض ملفات القرض.

■ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية، أن تقوم بعملية التوظيف المالي كالحصول على أسهم

أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

■ يخضع نشاط البنك لمبدأ الربحية والمردودية.

¹. بقيق ليلي إسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة من المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 12/11 مارس 2008.

- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل، كما يمكنها طلب قروض خارجية.
- تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.
- نسب وعمولا البنك الثابتة ومحددة من طرف وزارة المالية.
- إلغاء التوطين الإجباري وإلغاء النظام الخاص بترخيص الإستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.

الفرع الثالث: الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي

من أهم الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي المطبقة من 1962 – 1988 يمكن أن نذكر ما يلي:¹

1. على مستوى البنوك الأولية:

- خضوع النظام المصرفي لقواعد التسيير الإشتراكي.
- التوزيع الإداري للقروض أدى إلى فقدان البنوك لوظيفتها الأساسية.
- تعاضم دور الخزينة العمومية وتدخلها في منح القروض.
- مهمة البنوك اقتصر فقط على تمويل المشاريع الإستثمارية المخططة مركزيا.
- تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة من طرف السلطات.

¹. طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي المصرفي - دراسة حالة الجزائر، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسينة بن بوعللي، شلف، 2012/2013، ص 238.

- الإستعمال المتكرر للمكشوف البنكي أدى إلى الإستغناء التدريجي على تقنيات التمويل الأخرى.

- إعتقاد مبدأ التوطين المسبق والمركزي أدى إلى عدم إقرار الضمانات البنكية في حال منح القروض.

- تثبيت معدل الفائدة عند مستوى مركزي حيث كانت كالأتي.

✓ معدل الخصم: 2.75% من 1972-1986 ثم من 5% إلى 7% سنة 1989

وكان دائما أقل من سعر الفائدة الدائن.

- تهميش دور البنك المركزي كسلطة نقدية.

- سياسة الإصدار النقدي كانت خاضعة للسياسة التنموي التي انتهجتها البلاد، والجدول أدناه يبين تطور الكتلة النقدية والنتاج المحلي الخام خلال الفترة 1964 - 1986.

الجدول رقم (03 - 01): تطور نمو الكتلة النقدية والنتاج المحلي الخام (1964-1986)

المرحلة	متوسط نمو الكتلة النقدية	متوسط نمو الناتج المحلي
1971 - 1960	17%	8.5%
1978 - 1972	25.4%	22.5%
1986 - 1979	19.1%	16%

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص

المطلب الثاني: السياق العام للتحرير المالي والمصرفي في الجزائر

الفرع الأول: بداية التحرير المالي والإقتصادي وإصدار القانون 90 – 10

بعد النتائج السلبية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري عامة والقطاع المصرفي خاصة كان لزاما على السلطات الجزائرية إعادة النظر في نظامها الاقتصادي والمالي.

حيث تغير سنة 1990 نقطة بداية جديدة بالنسبة للدولة الجزائرية حيث انتقلت من النظام الاشتراكي إلى نظام ليبرالي ورأسمالي حر، قائم على الحرية الاقتصادية، والتحرير المالي للقطاع المالي والمصرفي.

وبتوصية من صندوق النقد الدولي وبتاريخ 14 أفريل 1990 تم إصدار قانون رقم 90 – 10 والمتعلق بالنقد والقرض حيث أعاد هذا النص التشريعي المكانة الحقيقية للنظام المصرفي الجزائري، وكانت أهم أهدافه هو إرساء سياسة التحرير المالي والمصرفي في القطاع المالي. ويمكن إيجاز أهم أهداف قانون 90 – 10 فيما يلي:¹

- تحرير القطاع المصرفي من التدخلات الإدارية ومنح البنوك استقلاليتها.
- إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.

¹. مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الإقتصادي - حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2006/04، ص 75.

- رد الاعتبار للبنك المركزي ومنحه صلاحيات واسعة، كإصدار النقود، المحافظة على استقرار قيمتها، تنظيم تداولها، ضبط سوق الصرف، الدخول في السوق النقدية والمشاركة عن طريق التفاوض في العقود الخارجية.
- تدعيم امتياز إصدار النقد بصفة محضنة لفائدة البنكة المركزي.
- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي.
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية.
- التطهير المالي لمؤسسات القطاع العمومي.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الإقتصاديين العموميين والخواص بشكل يضمن تحقيق تراكم رأس مال وتوجيه مصادر التمويل.
- توسيع شبكة البنوك التجارية واستحداث منتوجات بنكية جديدة.
- تدعيم استقرار النظام المالي بسن مجموعة من القواعد الاحترازية التي تسير التوجهات العالمية وتضمن الانفتاح السليم على العالم الخارجي.

الفرع الثاني: إصلاح قانون النقد والقرض

شهد قانون النقد والقرض 90 - 10 عدة إصلاحات نذكر أهمها فيها يلي:¹

¹. طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي المصري، مرجع سبق ذكره، ص 243 - 246.

1 - الأمر 01/01 المتمم والمعدل لأحكام القانون 90 - 10 الصادر ي 27 فيفري

:2001

من أهم أهداف هذا الأمر:

- تحقيق الإنسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة التنفيذي قصد إرساء الإستقلالية النقدية.

- قام بإلغاء المادة 22 من القانون 90 - 10 والتي كانت تحدد مدة تعيين المحافظ ونوابه.

2 - الأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء نتيجة ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب والبنوك الأجنبية، تلخص أهم أهدافه:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته وذلك بفضل مجلس إدارة البنك بتسييره، ومجلس

النقد والقرض الذي يمارس صلاحياته عل صعيد الساسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم

والإشراف.

- دعم التشاور والتنسيق بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي.

- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات بنك الجزائر لا سيما المتعلقة بتسيير السوق

النقدي.

- ضمان أفضل حماية للبنوك والساحة المالية والادخار العمومي وذلك بوضع معايير دقيقة لمسيير

البنوك.

3 - الأمر 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03 - 11

الخاص بالنقد والقرض:

من أهم أهدافه:

- تقوية الإطار التشريعي للرقابة المصرفية.

- إعطاء مهمة الإستقرار المالي لبنك الجزائر، إضافة إلى استقرار الأسعار وإعطاء قوانين جديدة

لتحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- ركز على سلامة وسائل الدفع حيث يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع

وفعاليتها وسلامتها.

- تدعيم الجانب المتعلق بالإفصاح وتوفير المعلومات عن طريق إنشاء مركزيا المخاطر المتعلقة

بالمؤسسات والعائلات بالإضافة إلى مركزية المستحقات غير المدفوعة.

الفرع الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة التحرير المالي في الجزائر

أ. الآثار الإيجابية:

1. تحقيق أسعار فائدة إيجابية: الجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم (03 - 02): تطور معدل الفائدة ومعدل التضخم 1990 - 2001

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الفائدة المتوسط	8	12.8	18	17.8	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5	8.5	8.5	8.5
معدل التضخم %	18	25.8	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	4.2	4.2
معدل الفائدة الحقيقي (المتوسط) %	-10	-13	-10	-12	-2.4	8.5	5.2	6.7	8.2	4.3	4.3	4.3

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسيات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص

.210

نلاحظ أنه من الفترة 1990 - 1996 معدلات الفائدة كانت سالبة وذلك راجع إلى ارتفاع

نسبة التضخم بسبب تحرير الأسرار.

من 1997 - 2001 حققت الجزائر معدلات فائدة إيجابية وذلك بعد التعديلات.

2. دخول البنوك التجارية الخاصة: من أهم ما جاء به قانون 90 - 10 هو عدم التمييز

بين القطاع العام والخاص مما أدى إلى فتح المجال للقطاع الخاص.

3. تفعيل دور البنوك التجارية: وذلك بمنح الاستقلال وإزالة القيود على الإئتمان، وبذلك

أصبحت قادرة على جلب الودائع والتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة، فأصبحت

تلعب دور الوسيط المالي.

4. إعتمااالإحتياطي الإلزامي: وهو يمثل توفير السيولة اللازمة لمواجهة السحوبات.

5. تزويد سوق الصرف بالضمانات المصرفية.

6. تطوير نظم الدفع والتسوية.

ب. الآثار السلبية:

من أهم الآثار السلبية التي برزت في النظام المصرفي الجزائري بعد التحرير المالي وهي أزمات البنوك

الخاصة ومن أهمها:

1 - الخليفة بنك: اعتمد في 27 جويلية 1998 وبدأت بوادر الإفلاس في 2001.

2 - البنك التجاري والصناعي الجزائري: اعتمد في 24 سبتمبر 1998 وفي سنة 2001

وجهت للبنك عدة ملاحظات وبعد ذلك تم سحب اعتماد البنك في 31 - 08 -

2003.

خاتمة الفصل:

يعتبر النمو الإقتصادي أحد المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، فهو يعطي صورة عامة عن وضعية البلد ومن خلال ما تطرقنا إليه فالنمو الإقتصادي هو عبارة عن جملة من العوامل نذكر منها العمل، رأس المال، التكنولوجيا بالإضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن تم على عملية النمو الإقتصادي. ومن خلال ما تطرقنا إليه فإن النظريات والنماذج الإقتصادية اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو الإقتصادي من مدرسة إلى أخرى ومن نموذج إلى آخر

كما نستخلص أن مشكل التحرير المالي لا يزال محل النقاش والجدل، فالبعض يرى أن التحرير المالي هو مسار نحو تطوير الأنظمة المالية في الدول النامية وبالتالي زيادة وتيرة النمو الإقتصادي وذلك وفقا لشروط نجاح التحرير المالي. في حين يرى البعض عكس ذلك.

فيما يبقى آراء الخبراء الإقتصاديين يؤكد أن نجاح سياسة التحرير المالي يبقى مرتبطا بتوفر شروط

أهمها تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، تطوير النظام المالي وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير.

و الجزائر وكغيرها من بلدان العالم سعت جاهدة ولا تزال إلى تطوير نظامها الإقتصادي عامة ونظامها المصرفي والمالي خاصة وجعله يتماشى ومتطلبات السوق العالمية.

وكما رأينا فإنها مرت بمراحل عدة حيث ومنذ الإستقلال إلى غاية 1989 كانت تتبنى اقتصادا

اشتراكيا يقوم نظامه المالي على سياسة الكبح وتدخّل الدولة في جميع القرارات.

وفي سنة 1990 اعتبرت هذه السنة ميلادا جديدا لاقتصاد جديد في الجزائر ألا وهو الاقتصاد

الليبرالي الحر، الذي يقوم أساسا على سياسة التحرير المالي، ومن هنا يمكن القول أن النظام المصرفي

الجزائري مر بعدة إصلاحات إلى يومنا هذا، لكنه لا يزال لم يصل إل المتسوى المرجو والمطلوب.



الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

ككل عمل علمي سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الدراسات السابقة في موضوع التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي. حيث قمنا بتقديم عدد لا بأس به من الدراسات منها المحلية ومنها الأجنبية، حيث قمنا بتوضيح أهم الإشكاليات والنتائج المتوصل إليها.

1. قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر

(KAOPEN) دراسة قياسية (1970 – 2010)، من إعداد: أ. محمد زكريا بن

عزوز "أستاذ مساعد قسم أ"، د. كمال حمّانة "أستاذ محاضر قسم أ"، جامعة باجي

مختار - عنابة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

"منذ مطلع سنوات 1990، اتجهت العديد من البلدان النامية لسياسة التحرير المالي في

محاولة منها لجني منافع النمو المتأتية من العولة المالية والجزائر كغيرها من هذه الدول شرعت

منذ 1990 في تغيير النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق،

تعنى هذه الورقة بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي وهذا

باعتتماد مؤشر (KAOREN) الذي تم بناؤه من قبل (M.ChinandH.I.TO) إذ

تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) من سلاسل زمنية سنوية تمتد على الفترة من

1970 إلى غاية 2010، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة على الفترة من 1970

إلى غاية 2010، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر".

إشكالية الدراسة:

1 - هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟

2 - هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟

فرضيات الدراسة:

(H₁): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

(H₂): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

2. أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970 -

2010)، دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، بن علال بلقاسم دكتور

في العلوم الإقتصادية والنقدية والمالية عضو وباحث في مختبر (MIFMA) جامعة

أبي بكر بلقايد - تلمسان

إشكالية الدراسة:

هل كان لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر أثر إيجابي على معدلات النمو

الإقتصادي المحققة بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990؟

الملخص:

"موضوع هذه الورقة البحثية يتمثل في دراسة قياسية لأثر تطبيق سياسة التحرير المالي

على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1970 - 2010 وذلك باستعمال

طريقة التكامل المتزامن لتحديد أثر تطبيق هذه السياسة على معدلات النمو الإقتصادي

المحقق في السنوات الأخيرة، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي

المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 لم يكن لها أثر على معدلات

النمو الإقتصادي المحققة بعد سنة 1990، ولم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة

المالية والمصرفية الجزائرية في الرفع من تعبئة الموارد المالية فهو يعود بالأساس إلى عوامل أخرى

كارتفاع أسعار المحروقات والاحتياطات من العملة الصعبة".

3. دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي المصرفي الجزائري (1990 – 2011)، بلقاسم بن علال، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.

"تتمثل الدراسة حول سياسة التحرير المالي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتطور المالي في الدول النامية، حيث تم من خلالها تقييم أثر تطبيق هذه السياسة على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر في وجود شرط التطور المالي وذلك عن طريق إجراء دراسة قياسية باسعمال طريقة المربعات الصغرى العادية للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2011 وبالاعتماد على مؤشرات التحرير المالي الداخلي والخارجي ومؤشر التطور المالي المعبر عنه بنسبة الكتلة النقدية 112 المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة منذ صدور قانون النقد والقرض 90 – 10 كذلك تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تحقيق أهداف سياسة التحرير المالي في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي".

إشكالية الدراسة:

هل كان لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 سنة 1990؟ وهل يمكن للتطور المالي أن يكون له دور فعال في تحقيق أهداف هذه السياسة في الجزائر؟

4. قام الباحثان Klein and Olivei (1999) بدراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الإقتصادي وذلك بهدف تحديد دور تحرير تدفقات رؤوس الأموال في تحقيق التطور المالي، وتحديد أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، وقد تمت دراستهما في شكل مقطع عرضي (Cross - section) لعينة غير متجانسة متكونة من 92 دولة صناعية متطورة وأخرى نامية للفترة الممتدة بين 1986 و 1995 وباستعمال طريقة المربعات الصغرى وطريقة المتغيرات الآلية ومؤشر Share الذي يقيس نسبة القروض المفروضة على حساب رأس المال والصادر عن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف، ومؤشر آخر يقيس درجة تعمق أسواق رأس المال كمؤشر يقيس درجة التطور المالي حيث توصلا الباحثان إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الإقتصادي فقط في الدول الصناعية أي في الدول التي تملك نظاما ماليا وجهازا مصرفيا متطورا.

5. قام الباحث Edwards (2001) بدراسة فرضية التأثير الإيجابي لتحرير حساب رأس المال على النمو الإقتصادي في وجود شرط التطور المالي. وقد قام بدراستها في شكل مقطع عرضي لعينة غير متجانسة متكونة من 62 دولة متطور وأخرى نامية للفترة الممتدة بين 1980 و 1989 وباستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة ومؤشر Quinn الذي يقيس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال (يضم 64 دولة للفترة 1975 – 1989 ويأخذ 5 قياسات ذات قيمة محصورة بين 0 كحد أقصى من القيود و 2 كحد أدنى من القيود) والصادر عن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف، حيث توصل إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي إلى إبطاء النمو الإقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض أي الدول النامية. بينما يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي في الدول المتطورة.

6. قام كل من Lundblad و Bekaert,Harvey (2001 – 2003)

بدراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير أسواق الأوراق المالية والنمو الإقتصادي، وذلك بهدف تحديد أثر تحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الإقتصادي، وقد تم إنجاز دراستين في شكل سلة من البيانات لعينة غير متجانسة متكونة من 95 دولة منها 28 دولة ناشئة للفترة الممتدة (1980 – 1997) وذلك باستعمال طريقة Movingaverage، ومؤشر ثنائي صماء

(Binary and dummy indicator) خاص بالباحثين سمي بمؤشر BHL (يضم 95 دولة للفترة 1980 – 1997) يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب وذلك بالاعتماد على التواريخ الرسمية لتطبيق تحرير الأسواق المالية في الدول، ويأخذ هذا المؤشر قيمة سنوية تقدر بـ "0" في حالة وجود قيود على الأسواق المالية والقيمة "1" في حالة تحرير هذه الأسواق.

حيث توصلوا إلى أن تحرير سوق الأوراق المالية ساهم في رفع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% سنويا في الدول ذات المستوى العالي من التعليم وذات درجة مرتفعة من التطور المالي. وقد أكدوا أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال ينوع من المخاطر المالية الأمر الذي يخفض من تكلفة رأس المال. فيرتفع حجم الإدخار المحلي ثم حجم الاستثمار وبالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

7. قام ITO (2006) بدراسة تطبيقية على نموذج ديناميكي في شكل سلة من البيانات لعينة مكونة من 87 دولة نامية للفترة 1980 – 2000، ومؤشر جديد خاص به سمي بمؤشر Kaopen الذي يحدده درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال (يضم 182 دولة للفترة 1970 – 2011) ويأخذ قيمة محصورة وباستعمال طريقة العزوم، حيث توصل في دراسته إلى أن التحرير المالي يخفض التطور المالي خاصة الأسواق المالية، ويخفض كذلك النمو

الاقتصادي وذلك في البلدان التي تميل إلى الحصول على بنية مؤسسية تنظيمية وقانونية ملائمة، كما أكد أن التحرير التجاري هو شرط أساسي لتحقيق التطور المالي.

8. جاءت دراسة كل من بن عمران وغزواني وناصر (2008) بتحديد طبيعة العلاقة

بين التحرير المالي، التطور المالي والنمو الإقتصادي، وذلك باستخدام سلة من البيانات مكونة من 11 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) للفترة (1979 – 2005)، وذلك باستعمال مؤشر BHL الذي يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب، وباستعمال طريقة العزوم، حيث توصلوا إلى أن تحرير أسواق في حين أن تأثيره على تطور هذه الأسواق هو سلبي على المدى القصير ولكنه يصبح إيجابي على المدى الطويل.

9. قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق للدكتور: عمار

حمد خلف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، هدف الدراسة هو قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، باستخدام مؤشر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي والذي يعبر عن التطور المصرفي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL،

حيث تم التوصل إلى أن الجهاز المصرفي العراقي غير مطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي.

10. قام كل من Mendicino و Bonfiglioli (2004) بدراسة لتحديد

علاقة التحرير المالي الخارجي بالنمو الاقتصادي والأزمات البنكية، باستخدام نموذج

ديناميكي على شكل سلة بيانات لعينة مكونة من 90 دولة للفترة 1975 -

1999، باستخدام مؤشر IMF الذي يضم 212 دولة للفترة 1967 -

1996 والصادر عن صندوق النقد الدولي، وهو متغير صماء ثنائي يقيس درجة

القيود المفروضة على حساب رأس المال، يأخذ قيمة سنوية تقدر بـ 0 في حالة وجود

قيود على معاملات حساب رأس المال خاصة على المعاملات المتعلقة بحركة رؤوس

الأموال الأجنبية الخاصة بالمقيمين فقط، ويأخذ القيمة 1 في حالة تحرير حساب

رأس المال.

كذلك استعمل الباحثان مؤشر BHL الذي يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية

على المستثمرين الأجانب وبالاعتماد على طريقة العزوم، حيث توصل الباحثان إلى وجود

أثر إيجابي مباشر لتحرير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، بينما نجح

تحرير حساب رأس المال في هذه الدول يحتاج إلى تحقيق درجة عالية من التطور المالي، وتوفير

إطار مؤسسي ملائم.

خاتمة الفصل:

بينت أغلب الدراسات أن التحرير المالي يمكنه أن يؤثر إيجابيا ومعنويا في النمو

الاقتصادي خاصة الدول النامية لكن في توفر بعض الشروط:

✓ توفر إطار تنظيمي وقانوني ملائم.

✓ إستقرار الإقتصاد الكلي.

✓ التدرج أثناء التحرير.

كما نلاحظ من خلال ما سبق اختلاف في نتائج الدراسات السابقة ويعود ذلك إلى:

- الإختلاف في فترات الدراسة.
- الإختلاف في عينات الدول المدروسة.
- الإختلاف في طريقة وتقنيات التقدير القياسي من دراسة إلى أخرى.



الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

بعدها تطرقنا للفصل السابق، نلاحظ أن قانون النقد والقرض (90-10) هي نقطة بداية وتحول للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة، حيث برز من خلال هذا القانون أفكار لإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة المصرفية مع أخذ مبدأ العولمة كمبدأ للتعديل.

ومن خلال هذه الإصلاحات برزت عدّة نتائج أو صور لهذا التعديل من بينها زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وكذا تطور الوسائل والخدمات من المقدمة للأفراد، وهذا كله لدفع عجلة التنمية.

ومن خلال هذا الفصل والذي هو عبارة عن دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016 سنحاول توضيح هذا الأثر وذلك من خلال استخدام نموذج (ARDL (Autoregressive DistributedLag Model وهو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع وهو لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرّة لها نفس رتبة التكامل.

المبحث الأول: الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الجزائر بعد التحرير المالي

المطلب الأول: الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري

كان لزاما على الدولة الجزائرية بعد اتخاذ قرار التطور و التحرير سواء في اقتصادها أو في نظامها المصرفي، القيام بدورها الملائم، حيث نجحت الدولة الجزائرية إلى حد كبير في وضع الإطار القانوني الذي ينظم وظيفة الوساطة المالية الذي يتماشى مع آليات العرض والطلب، وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة دون أي تدخل من السلطات.

ويتكوّن النظام المصرفي الجزائري من:¹

1 - بنك الجزائر أو البنك المركزي: هو بنك البنوك أو بنك الدولة هدفه الرئيسي

الحفاظ على استقرار السياسة النقدية والصرّف، وهو يعتبر المقرض الأول والأخير

حيث يتمتع بالإستقلال التام.

2 - البنوك التجارية: وتتكون من:

أ. بنوك تجارية عمومية : وهو المستحوذ الكبير على السوق المصرفية نظرا لشبكته

الواسعة والتي تغطي معظم البلاد، وهي ملك للدولة بالكامل.

¹. طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي - دراسة حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2012 - 2013، ص 251 - 253.

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

ب. بنوك تجارية خاصة: وهي بنوك ذو طابع جديد تابعة للخوادم المحليين أو الأجانب

تم إنشاؤها بعد تحرير السوق نذكر منها: بنك البركة، بنك الخليفة، البنك التجاري

الصناعي، إلا أن هذين الأخيرين كانا سببا في فقدان ثقة الشعب الجزائري في البنوك

الخاصة بعد أزمة 2003.

ت. مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية وفروع البنوك والمؤسسات المالية.

ث. المؤسسات المالية: وهي مؤسسات سمح لها قانون 90 – 10 القيام بمختلف

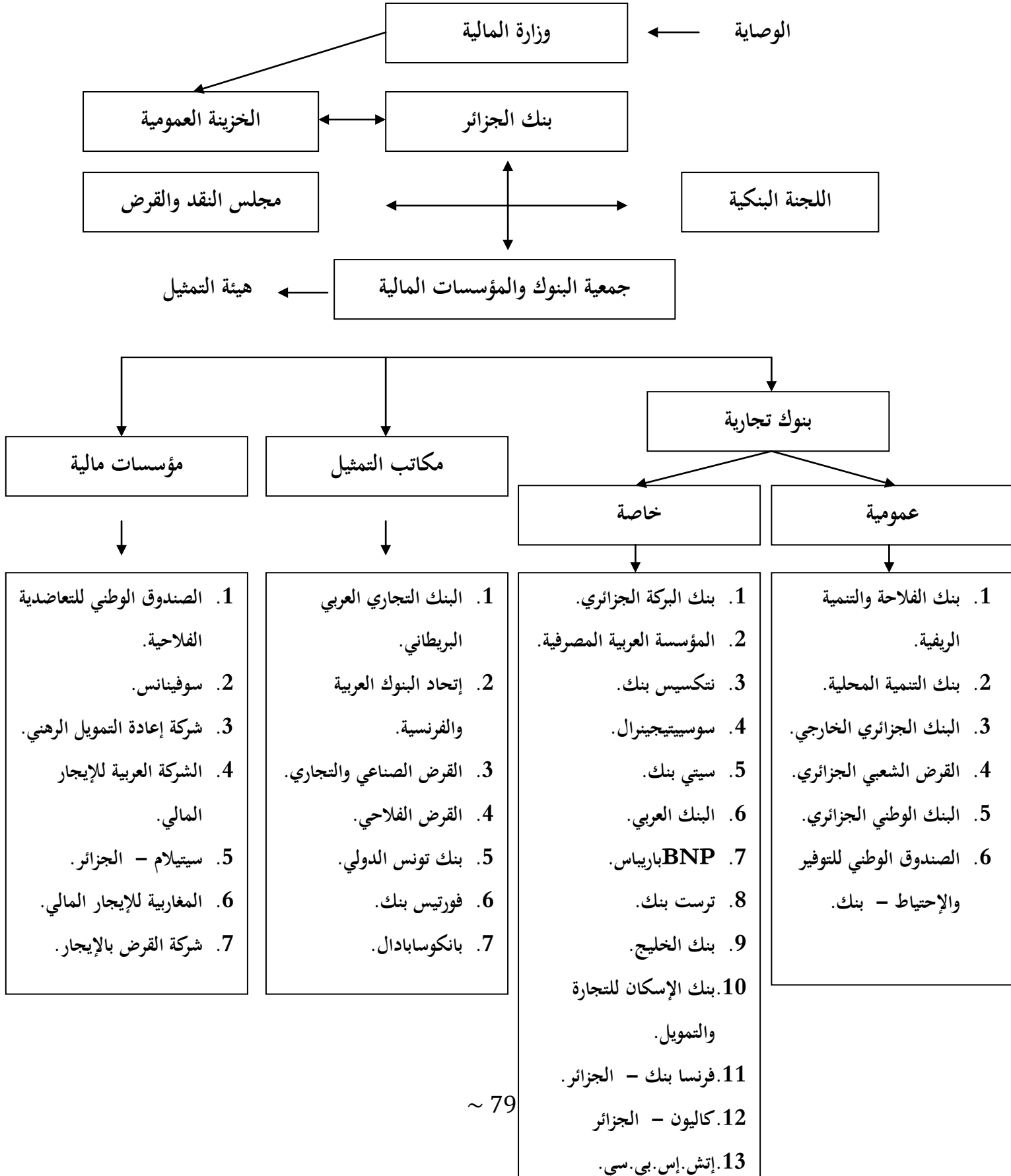
العمليات المالية منها عمليات الصرف، عمليات على الذهب والمعادن الثمينة،

توظيف القيم المنقولة وكل منتج مالي، تقديم خدمات الإستشارة المالية والهندية المالية

إضافة إلى تلقي أموال من العموم وإدارة وسائل الدفع.

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

الشكل رقم (05 – 01): الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد اطالبة بالإعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر:

www.band-of-algeria.dz، اطلع عليه يوم: 2018/06/16 على

الساعة: 21:57.

المطلب الثاني: التطورات في حجم الودائع والقروض ومعدلات الفائدة في القطاع

المالي الجزائري

1. الكثافة المصرفية:

يمثل هذا المؤشر عدد توسع شبكة ووكالات البنوك على المستوى الوطني، مما يدل على توفر

الخدمات المالية للسكان مع توفير عبء التنقل للوكالات.¹

¹ طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 254.

الجدول رقم (05 – 01): الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2005 –

2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الشبابيك	1227	1278	1336	1301	1324	1367	1426
عدد الشبابيك	26.80	26.20	25.70	26.40	26.70	26.300	25.700
/ عدد السكان	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو الازدياد المستمر لعدد الشبابيك والوكالات البنكية مما

أدى إلى تحسين الكثافة المصرفية لتصل إلى 25.700 شخص لكل فرع سنة 2011 و2007.

لكن مقارنة بالدول العربية الأخرى لا يزال هذا المؤشر ضعيفا جدا في الجزائر.

2. حجم الودائع:

تعتبر الودائع أساس رأس مال البنوك، كما تمثل صلب عملية الوساطة المالية، كما تعد أهم وأول مصدر يعتمد عليه البنك التجاري في تمويل جميع عملياته.

الجدول رقم (05 – 02): تطور حجم الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك

الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2011¹

الوحدة: بالمليار دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع تحت الطلب	1224.4	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2502.9	3495.8
البنوك العمومية	1108.3	1597.5	2369.7	2705.1	2241.9	2569.5	3095.8
البنوك الخاصة	116.1	152.9	191.1	241.8	261.0	301.2	400.0

¹. نفس المرجع السابق.

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

2787.5	2524.3	2228.9	1991.0	1761.0	1649.8	1632.9	الودائع لأجل
							البنوك
2552.3	2333.5	2079.0	1870.3	1671.5	1584.5	1575.3	العمومية
235.2	190.8	149.9	120.7	89.5	65.3	57.6	البنوك الخاصة
							ودائع تحت الطلب
449.7	424.1	414.9	223.9	195.5	116.3	10.3.3	
							البنوك
351.7	323.1	311.1	185.1	162.9	85.6	79.0	العمومية
98.0	101.0	103.8	38.8	32.6	30.7	24.3	البنوك الخاصة
							مجموع الودائع
6733.0	5819.1	5146.4	5161.8	4517.3	3516.5	2960.6	
%89.1	%89.8	%90	92.2%	%93.1	%92.9	%93.3	حصة
%10.9	%10.2	%10	%7.8	%6.9	%7.1	%6.7	البنوك

							العمومية
							حصّة
							البنوك
							الخاصة

المصدر: تقارير بنك الجزائر حول تطوّرات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ زيادة حجم الودائع من الفترة 2005 – 2011 مما يدل على زيادة وتوسع نشاط البنوك وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول والنفط في هذه الفترة، كما يعود هذا التطور إلى مجموعة الإصلاحات والقوانين التي انتهجتها الدولة الجزائرية.

كما نلاحظ أيضا أن حصص البنوك العمومية يأخذ النصيب الأكبر مقارنة بالبنوك الخاصة وهذا راجع إلى فقدان ثقة الشعب في هذه البنوك خاصة بعد أزمة الخليفة بنك سنة 2003.

3. القروض المصرفية:

تلعب القروض دورا هاما في تنمية الإقتصاد حيث تعمل على توفير الأموال وتعبئتها في

قنوات الإستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النشاط الإقتصادي.

الجدول رقم (05 – 03): تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية

2011 – 2005

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قروض للقطاع العام	882.5	848.4	989.3	1202.	1485.	1461.	1742.
				2	2	4	3
البنوك العمومية	881.6	847.3	987.3	1200.	1484.	1461.	1742.
				3	9	3	3
قروض مباشرة	811.3	751.7	900.1	1112.	1400.	1388.	1703.
				2	3	4	3
شراء السندا	70.3	95.6	87.2	88.1	84.6	72.9	39.0

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

ت							
البنوك الخاصة قروض مباشرة شراء السندات	0.0 0.0 0.0	0.1 0.0 0.1	1.0 0.1 0.9	1.9 0.0 1.9	2.0 0.1 1.9	1.1 0.0 1.1	0.9 0.4 0.5
قروض للقطاع الخاص	1982. 4	1805. 3	1599. 2	1411. 9	1214. 4	1055. 7	896.4
البنوك العمومية قروض مباشرة شراء السندا	1451. 7 1442. 8 8.9	1374. 5 1364. 1 10.4	1227. 1 1216. 4 10.7	1086. 7 1081. 7 5.0	964.0 959.6 4.4	879.2 874.7 4.5	765.3 765.3 0.0

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

ت							
البنوك الخاصة	530.7	430.8	372.1	325.2	250.4	176.5	131.1
قروض مباشرة	530.6	430.6	371.9	325.1	250.3	176.4	131.1
شراء السندات	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.0
إجمالي القروض	3724.7	3266.7	3085.1	2614.1	2203.7	1904.1	1778.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول الإرتفاع المستمر والواضح في منح القروض من طرف البنوك

التجارية لاسيما القروض الموجهة للإستثمارات المنتجة، كما نلاحظ أن البنوك العمومية

تسيطر بشكل كلي في تمويل القطاع العام والاستثمارات الخاصة.

4. معدّلات الفائدة:

الجدول رقم (05 – 04): تطور معدلات الفائدة على الودائع في الجزائر من 1990 – 2016

كل المتغيرات بالنسب المئوية

سعر الفائدة على الودائع	سعر الصرف الحقيقي	مؤتمر الإنفتاح التجاري	إجمالي رأس المال الثابت	سعر فائدة الإقتراض	الإئتمان على القطاع الخاص	INV Direct	Taux INTR	112/GDP	INF	GDP	
8.00	218.88	48.38	26.97	/	56.14	0.0005	/	61.77	16.65	0.80	1990
8.00	130.58	52.72	25.86	/	46.29	0.025	/	49.11	25.89	-1.20	1991
8.00	134.01	49.19	27.07	/	7.25	0.062	/	51.94	31.67	1.80	1992

8.00	160.88	44.92	27.01	/	6.62	/	/	50.10	20.54	-2.10	1993
12.00	138.88	48.58	28.40	16.00	6.49	/	-10.13	45.32	29.05	-0.90	1994
16.58	116.41	55.19	29.14	18.42	5.20	/	-7.90	37.17	29.78	3.80	1995
14.50	118.75	53.71	24.88	19.00	5.36	0.5	-4.05	33.01	18.68	4.10	1996
12.60	128.17	52.24	22.95	15.71	3.91	0.54	8.14	36.08	5.73	1.10	1997
9.13	134.44	45.09	25.75	11.50	4.56	1.26	15.10	42.38	4.95	5.10	1998
8.25	124.26	50.93	24.39	10.75	5.39	0.60	-0.10	42.21	2.65	3.20	1999
7.50	118.19	62.86	20.68	10.00	5.97	0.51	-10.32	37.83	0.34	3.82	2000
6.25	122.09	58.71	22.84	9.50	8.01	2.03	10.03	56.85	4.23	3.01	2001

5.33	113.33	61.13	24.57	8.58	12.20	1.88	7.18	62.72	1.42	5.61	2002
5.25	102.02	62.12	24.09	8.13	11.22	0.94	-0.19	62.82	4.27	7.20	2003
3.65	102.39	65.70	24.02	8.00	11.00	1.03	-3.78	59.27	3.96	4.30	2004
1.94	97.80	71.28	22.37	8.00	11.93	1.12	-6.99	53.83	1.38	5.91	2005
1.75	97.64	70.73	23.17	8.00	12.12	1.57	-2.32	57.28	2.31	1.68	2006
1.75	96.40	71.94	26.32	8.00	12.99	1.25	1.48	64.09	3.67	3.37	2007
1.75	100.66	76.68	29.23	8.00	12.80	1.54	-6.38	62.99	4.86	2.36	2008
1.75	99.53	71.32	38.24	8.00	16.27	2.00	21.61	73.16	5.73	1.63	2009
1.75	100.00	69.87	36.28	8.00	15.21	1.43	-6.96	69.05	3.91	3.63	2010

1.75	99.42	67.47	31.67	8.00	13.72	1.29	-8.66	68.06	4.52	2.89	2011
1.75	104.82	65.41	30.80	8.00	14.03	0.72	0.49	67.96	8.89	3.37	2012
1.75	103.29	63.60	34.18	8.00	16.50	0.81	8.05	71.72	3.25	2.77	2013
1.75	105.40	62.36	36.79	8.00	18.34	0.70	8.24	79.25	2.92	3.79	2014
1.75	100.86	60.35	43.15	8.00	21.87	-0.24	16.46	82.60	4.78	3.76	2015
1.75	99.38	58.12	42.25	8.00	23.46	0.99	8.78	80.88	6.40	3.70	2016

المصدر: من إعداد الطالبة بمساعدة الأستاذ المؤطر

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

- من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الفائدة على الودائع وفي الفترة الممتدة ما بين (1990 – 1995) شهد ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى أعلى مستوى قَدَّر بت 16.58% وهذا راجع إلى السياسة المتبعة وذلك من أجل جلب وتشجيع المودعين على استثمار أموالهم وإيداعها لدى البنوك لكن من الفترة (1996 – 2006) شهد معدل الفائدة على الودائع إنخفاضاً محسوساً ليصل إلى أدنى مستوى وهو 1.75% ل يبقى ثابتاً عند هذا المستوى طيلة الفترة الممتدة من (2006 – 2016)، وربما هذا راجع للأزمة العالمية سنة 1998.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر

(1990 – 2016)

بالإعتماد على الدراسات السابقة لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي حاولنا دراسة العلاقة

بينهما خلال الفترة 1990 – 2016.

I. النموذج القياسي:

يمكن وضع النموذج القياسي كما يلي:

$$PIB_t = C + C_1 ouv_t + C_2 M_{2t} + C_3 Ti_t + Et$$

حيث:

pib: الناتج المحلي الإجمالي.

ouv: الإنفتاح التجاري.

M2: الكتلة النقدية.

Ti: سعر الفائدة.

1. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

تمثل البيانات المستخدمة في تقدير النموذج بالبيانات السنوية للفترة (1990 – 2016)، حيث تم الإعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء (OMS)، والبنك العالمي.

2. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

من أجل تقدير النموذج سنقوم باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ALD)، حيث يعتبر منهجية حديثة طورها كل من PESARAN (1997)، و SHINAND AND SUN (1998)، وكل من PESARAN ET AL (2001). ويتميز هذا الإختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARLD يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، أن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I.4 كما أن طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (قرايجر - 1987 ENGLE GRANGER) ذات المرحلتين واختبار التكامل

⁴ Pesaran, M. H. And Shin, Y, 1998, « An Autoregressivedistributed - LagModelingApproach to CointegrationAnalysis », in Econometrics and EconomicsTheory in the 20th Century : The Ragnar Frisch CentennialSymposium, SteinarStrom (ed), Cambridge UniversityPress, New Yord, p371 – 413.

المشترك بدلالة درين واتسن (CEDW TEST) أو اختبار التكامل المشترك

لجوهانس JOHANSEN COINTEGRATION TEST في إطار نموذج

.VAR

إن نموذج ARDL يأخذ عددا كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة

من بيانات نموذج الطار العام (LAURENCESON AND CHAI 2003)، كما

أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص

يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث

نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى

الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على

المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلومات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل

والقصير. وتعد معلماته المقدره في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى

مثل: وانجل - جرانجر (1987)، طريقة جوهانسن (1988)، وجوهانسن - جلس

(1990)⁵، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC)

و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC).

⁵ .Gerrard, W J & Godfrey, L G, 1998, « Diagnostic Checks for Single – Equation Error – Correction and Autoregressive Distributed Lag Models », The Manchester School of Economic & Social Studies, Blackwell Publishing, vol. 66 (2), p 222 – 37.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (VECM)، يقدم كل من PESARAN ET AL (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (BOUNDS TESTING APPROACH) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذجين الصيغة

التالية:

$$\Delta var U_{dif}$$

$$= \alpha + \beta_1 var U_{dif i-1} + \beta_2 var Y_{dif i-1} + \sum_{i=1}^p Y_1 \Delta var Y_{dif i-1} + \sum_{i=1}^q Y_2 \Delta var U_{dif i-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta var U_{gap}$$

$$= \alpha + \beta_1 var U_{gap i-1} + \beta_2 var Y_{gap i-1} + \sum_{i=1}^p Y_1 \Delta var Y_{gap i-1} + \sum_{i=1}^q Y_2 \Delta var U_{gap i-1} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير المبطل لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد،

بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (Y_2, Y_1) معلمات الفترة القصيرة، في حين أن α و ε تشير

إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

II. تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطئة (ARDL):

1 - إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد

اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص

الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات

جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Dickey -

fullerAugmented وكذا اختبار PHILLIP - PERRON والجدول التالي

يوضح الإختبارين:

الجدول رقم (02): نتائج إختبار "ADF" و "PP"

PP. ADF					المتغير	الفرق
القرار	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة المحسوبة PP	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة المحسوبة ADF		
عدم رفض H_0	-3.61	-3.04	-3.61	-3.23	Ouv	ouv

رفض H_0	-2.99	-3.39	-2.99	-3.42	D (ouv)	
عدم رفض H_0	-1.95	2.47	-3.61	-3.06	Pib	PIB
رفض H_0	-1.95	-3.53	-3.6	-4.55	D (pib)	
عدم رفض H_0	-1.95	2.47	-3.61	-2.06	M2	M2
رفض H_0	-1.95	-3.53	-3.6	-4.55	D (M2)	
عدم رفض H_0	-1.95	8.11	-1.95	1.34	T	t
رفض H_0	-1.95	-2.29	-1.95	-1.73	D (t)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات 9. **EIEWS.**

يتضح من اختبار (ADF و PP) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها

جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات

متكاملة من الرتبة (1).I.

ومن ثم يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST) (BOUNDING) ويعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث.

2 - منهجية الحدود لاختيار التكامل المشترك:

$$PIB = \alpha + \beta_1 pib_{t-1} + \beta_2 ouv_{t-1} + \beta_2 Ti_{t-1} + \beta_2 m2_{t-1} \sum_{t-p}^{p} y_2 \Delta pib_{t-p}$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث

يتم اختيار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى المتغيرات

النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

ننتقل بعد ذلك إلى الجدول الذي اقترحه كل من (PESARAN ET AL 2001)

عند مستوى معنوية 5%، و 10%، حيث تشير قيمة إحصائية فيشر ($F = 8.38$) إلى أنها

أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما يؤكد رفض فرضية

العدم وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

ARDL Bounds Test		
Date : 06/13/18 Time : 03 :26		
Sample : 1994 2006		
Included observations : 23		
NullHypothesis : No long – runrelationshipsexist		
Test Statistic	Value	k
F – statistic	8.380656	3
Critical Value		
Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound

10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66
Test Equation :		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج **EViews 9**

3 - تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج **ARLD** باستخدام أهم برنامج مخصص لمثل

هذه النماذج وهو برنامج **EViews 9**، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات

في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار

(**INFORMATIN CRITERION AKAIKE**)، كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Porb.
M2	0.655442	0.221339	2.961257	0.0252
TI	2.585060	0.954020	2.709649	0.0351
OUV	0.327201	0.201568	1.623277.	0.1557
C	-69.357806	29.537869	-2.348098	0.0572

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج **EViews 9**

من خلال الجدول رقم (04) نستنتج أن هناك علاقة طردية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وهناك علاقة طردية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية في المدى الطويل، وهناك علاقة طردية غير معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفتاح التجاري في المدى الطويل.

❖ نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL):

فيما يخص حد تصحيح الخطأ $ECM (-1)$ فقد ظهرت بإشارة سالبة وعند مستوى معنوية

1% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد

تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (05): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

CointegrationForm				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Porb.
$D(M2)$	0.237754	0.064328	3.695970	0.0101
$D(M2(-1))$	-0.1707704	0.068709	-2.484452	0.0475
$D(M2(-2))$	-0.486405	0.069594	-6.989153	0.0004
$D(M2(-3))$	0.168770	0.045532	3.706657	0.0100
$D(TI)$	0.245152	0.130571	1.877531	0.1095
$D(TI(-1))$	-1.136445	0.303692	-3.742103	0.0096
$D(TI(-2))$	-1.060522	0.192165	-5.518823	0.0015

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

D(TI (-3))	-1.625752	0.291674	- 5.573863	0.0014
D(OUV)	0.044427	0.076762	0.578763	0.5838
D(OUV (- 1))	0.039347	0.081793	0.481053	0.6475
D(OUV (- 2))	-0.414118	0.093045	- 4.450728	0.0043
D(OUV (- 3))	0.556705	0.084774	6.566930	0.0006
Coint Eq(- 1)	-0.926955	0.110920	- 8.356961	0.0002
$\text{Cointeq} = \text{PIB} - (0.6554 * \text{M2} + 2.5851 * \text{TI} + 0.3272 * \text{OUV} - 69.3578)$				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج **EViews 9**

من خلال الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي -0.55 ومعنوية عند مستوى 1% . وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والممثل في الناتج المحلي الإجمالي يستغرق فترتين حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.55) إلى أنه عند انحراف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قصيرة الأجل ($t-1$) عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 55% من ذلك الانحراف خلال الفترة t .

إختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الإختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM). ويعد هذان الإختباران من أهم الإختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الإختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM

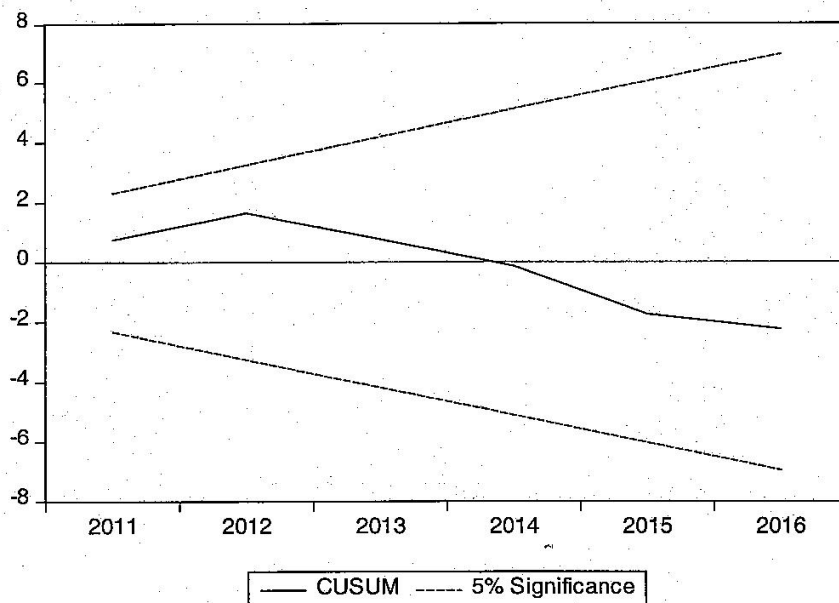
و CUSUMOFSQUARES داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم

هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM** و CUSUMSQ التي اقترحها كل

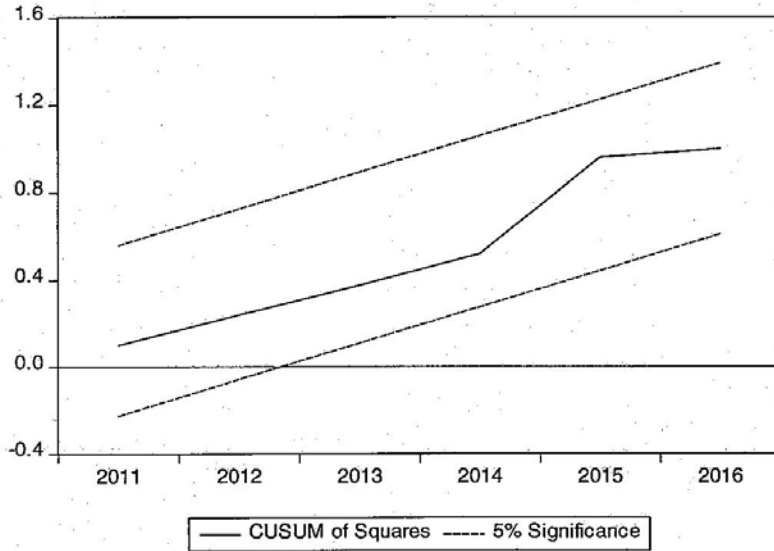
من DUBLIN, BROWN و EVANS (1975).

الشكل رقم (01): إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات

البواقي المعاودة



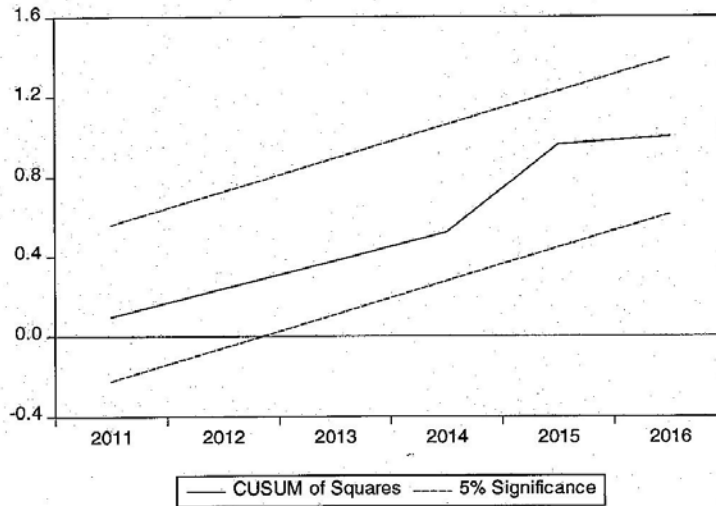
الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج **EViews 9**

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيا إلى نوع من الإستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%، ويتضح من هذين الإختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016



NullHypothesis : PIB has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

LagLength : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag = 6)

		t-Statistic	Porb.
AugmintelDickey – fuller test statistic		-3.440673	-0.0677
Test critical values :	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

	10% level	-3.233456	
--	-----------	-----------	--

*MacKinnon (1996) one - sided p - values.

AugmentedDickey – Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(PIB)				
Method : Least Squares				
Date : 06/13/18 Time : 03 :34				
Sample (adjusted) : 1991 2006				
Included observations : 26 afteradjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Porb.
PIB (-1)	-0.679782	0.197572	-3.440673	0.0022
C	1.144021	0.819004	1.396845	0.1758
@TREND ("1990")	0.068423	0.055621	1.230157	0.2311
R-squared	0.3400903	Meandependent var		0.111538
Adjusted R-squared	0.283590	S.D. dependent var		2.2794490
S.E of regression	1.929383	Akaike info criterion		4.260445

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

SumSquaredresid	85.61793	Schwarz criterion	4.405610
Log likelihood	-52.38578	Hannan-Quinn criter.	4.302247
F-statistic	5.948116	Durbin-Watson stat	2.103140
Prob (F-statistic)	0.008278		

Null Hypothesis : $D(PIB)$ has a unit root			
Exogenous : Constant, Linear Trend			
Lag Length : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag = 6)			
		t-Statistic	Prob.
Augmented Dickey – fuller test statistic		-8.400672	0.0000
Test critical values :	1% level	-4.374305	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one – sided p – values.

AugmentedDickey – Fuller Test Equation

Dependent Variable : D(PIB,2)

Method : Least Squares

Date : 06/13/18 Time : 03 :34

Sample (adjusted) : 1992 2006

Included observations : 25 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Porb.
D(PIB (-1))	-1.501222	0.178703	-8.400672	0.0000
C	0.826028	0.890316	0.927792	0.3636
@TREND ("1990")	-0.040758	0.056482	-0.721607	0.4781
R-squared	0.762766	Meandependent var		0.077461
Alfusted R-squared	0.741199	S.D. dependent var		4.000309
S.E of regression	2.035056	Akaike info criterion		4.371091
SumSquaredresid	91.11198	Schwarzxcriterion		4.51356
Log lidelihood	-51.63863	Hpnnan-Quinn criter.		4.411658
F-statistic	35.36771	Durbin-Watson stat		2.228393

الإقتصادي في الجزائر 2000 – 2016

Prob (F-statistic)	0.00000		
--------------------	---------	--	--

NullHypothesis :D(PIB) has a unit root			
Exogenous : Constant, Linear Trend			
LagLength : 0 (Automatic – based on SIC, maxlag = 6)			
		t-Statistic	Porb.
AugmintelDickey – fuller test statistic		-8.400672	0.00000
Test critical values :	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

AugmentedDickey – Fuller Test Equation	
Dependent Variable : D(PIB,2)	
Method : Least Squares	
Date : 06/13/18	Time : 03 :34

Sample (adjusted) : 1992 2006				
Included observations : 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB (-1))	-1.501222	0.178703	-8.400672	0.0000
C	0.826028	0.890316	0.927792	0.3636
@TREND ("1990")	-0.400758	0.056482	-0.721607	0.4781
R-squared	0.762766	Mean dependent var		0.077461
Adjusted R-squared	0.741199	S.D. dependent var		4.000309
S.E of regression	2.035056	Akaike info criterion		4.371091
Sum Squared resid	91.11198	Schwarz criterion		4.51356
Log likelihood	-51.63863	Hannan-Quinn criter.		4.411658
F-statistic	35.36771	Durbin-Watson stat		2.228393
Prob (F-statistic)	0.00000			

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا نستنتج أن التحرير المالي أحدث تغييرات كبيرة على مستوى القطاع المصرفي والمالي، ولقد أحدث قانون 90 – 10 ثورة في القطاع حيث غيرت كل المفاهيم والمبادئ التي كانت معتمدة ونظرا للإنتعاش المالي والتجاري أدى إلى زيادة عدد البنوك وبالتالي تنوع حجم الخدمات وتطورها وذلك من خلال دراستنا القياسية لتطور معدلات الفائدة.



من خلال دراستنا ومن خلال الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها يمكن

استخلاص ما يلي:

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع.

كما يعد الجهاز والنظام المصرفي أحد الركائز الأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي للدولة خاصة في العصر الحديث، حيث زادت فعاليته وأهميته في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الإقتصادية، فمهما كانت سياسة الدولة ونظامها فلا يمكنها الإستغناء على دور البنوك والمؤسسات المالية في تطور وتقدم الدول، لأنها تقوم بتوفير التمويل للإستثمارات وبالتالي إلى التنمية الإقتصادية.

كما تعتبر دراسات كل من ماكينون وشاو (1973) من أهم الدراسات التي أوضحت مساوئ الكبح المالي وأثره السلبي على كفاءة البنوك والمؤسسات المالية، حيث ربطت بين التحرير المالي والنمو الإقتصادي، فبتطور القطاع المالي ومؤسساته تزداد القدرة على انتقاء المشروعات ومتابعة أدائها.

وبما أن الإستقرار المالي أصبح هدفا متزايد الأهمية في صنع السياسات الإقتصادية مع ما شهده النظام المالي العالمي من توسعات، كان لزاما على الدولة الجزائرية مواكبة هذه

التطورات، وفعلا هذا ما قامت به من خلال إصدارها لقانون النقد والقرض 90 - 10

الذي كان بمثابة منعطف حاسم في تاريخ الدولة حيث تم الانتقال إلى الإقتصاد الحر ومن

سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي الذي أعادت الإعتبار والإستقلالية للبنوك

الجزائرية وخاصة البنك المركزي.

ولقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تحديد جميع المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي

وتطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة له، كما حاولنا الإمام بمفهوم التحرير المالي وأهم الشروط

اللازمة الواجب توفيرها لنجاح هذه الأخيرة.

ومن خلال دراستنا القياسية حاولنا الإجابة عن الفرضية المطروحة وهي أن نجاس سياسة

التحرير المالي يؤدي حتما إلى زيادة النمو الإقتصادي في ظل توفري الشروط اللازمة لنجاح

هذه السياسة. لأن سياسة التحرير المالي هي سياسة مرنة تتحكم الدولة في تحديد معالمها

وتستطيع تجزئتها بالشكل الذي يتناسب وواقعها الإقتصادي.

فالجزائر وكغيرها من الدول وبعد انتهاجها لسياسة التحرير المالي أدى إلى تغيير كبير في

أنظمتها المالية وتطور اقتصادها، إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الهدف المرغوب فيه كون

أن اقتصادها هو اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات البترول.

لذا يجب عليها تطوير اقتصادياتها من خلال زرع ثقافة الادخار والاستثمار لدى الشعب، ومحاولة كسب ثقته وجعله يتجه نحو البنوك، كما يجب عليها تشجيع الإستثمارات المحلية، من الزراعة والصناعة ... إلخ.



قائمة المصادر المراجع

1-الكتب:

+ مايكل ايدجمان, الاقتصاد الكلي, النظريات و السياسات, دار المريخ للنشر, تقديم السلطان محمد السلطان 1988.

+محمود علي الشرقاوي, النمو الاقتصادي و تحديات الواقع, عمان, دار غيداء للنشر و التوزيع, 2015,

+ميشال تودارو, التنمية الاقتصادية, تعريب ومراجعة محمود حسن حسني, محمود حامد محمود, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية 2006.

+محمد عبد العزيز عجمية, ايمان عطية ناصف, علي عبد الوهاب نجا, التنمية الاقتصادية, دراسة نظرية و تطبيقية, الدار الجامعية الابراهيمية, مصر 2006.

+مدحت القريشي, التنمية الاقتصادية, دار وائل, عمان, الاردن, الطبعة 1, 2007.

+عبد الرحمن يسري أحمد, تطور الفكر الاقتصادي, الدار الجامعية الاسكندرية .

+جرورجنابهانز, تاريخ النظرية الاقتصادية 1720-1890, ترجمة صقر أحمد صقر, المكتبة الأكاديمية, القاهرة 1997 .

+روبرت سولو, نظرية النمو, ترجمة ليلي عبود, مراجعة محمد دويدار, الطبعة الثانية, المنظمة العربية للترجمة بيروت, 2003.

+رونالد ماكينون , النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد , ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي , الجمعية المصرية لنشر الثقافة , الطبعة العربية الأولى 1996.

+محمد حسني , محمود حامد محمود , التنمية الاقتصادية , دار المريخ , الرياض 2006.

+لعشب محفوظ , القانون المصرفي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2001.

2- أطروحة الدكتوراه و الماجستير:

+نباتي فتيحة , السياسة النقدية و النمو الاقتصادي , دراسة نظرية , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة بوقرة , بومرداس 2008-2009.

+عماد الدين أحمد المصباح , محددات النمو الاقتصادي في سوريا , أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية , جامعة دمشق 2008.

+طاوش قندوشي , تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي , دراسة حالة الجزائر , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان 2013-2014.

+شكوري سيدي محمد , التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان 2006.

+ناصر صلاح الدين غربي , سياسة التحرير المالي في الدول النامية , دراسة قياسية حالة الجزائر , رسالة ماجستير , جامعة أبي بكر بلقايد , تلمسان 2007.

+بلعزوز بن علي, أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية, حالة الجزائر, دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 2004.

+طرشي محمد, متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي المصري, دراسة حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة حسيبة بن بوعلي, شلف 2012-2013.

3-مجالات وندوات:

+سوزان كرين و آخرون, تطور القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا, ندوة صندوق النقد العربي حول القطاع المالي و النمو الاقتصادي, أبوظبي, الامارات العربية المتحدة 7-8 ديسمبر 2003.

+محمد مصطفى بن بوزيان, أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية, 2015.

+بن بوزيان مصطفى, شكوري سيد أحمد, أثر التحرير المالي ة أثره على النمو الاقتصادي, ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية, أبريل 2005.

+يحيى غني النجار, محمد رضا عبد العظيم, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 7, كانون الأول 2002.

4-مراجع باللغة الأجنبية:

+Mohamed Tlili Hamidi ,Rami Abdelkafi ,élément de croissance économiques ,centre de publication universitaire manouba ,Tunisie .

+Bouziane El houari ,libéralisation financier au Maroc et ses effets Macro_economique ,thèse pour doctorat en science économiques ,Université sidi Mohamed benabdala ,Maroc 1999.

+Boujelbene Younes et chetiow slim , libéralisation financier et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie .

+NumidiaBouaici ,libéralisation financière et développement financier ,Aproche comparative entre l'Algérie ,le Maroc et la Tunisie ,revue des science économique et de gestion N 14 Bejaia ,2014.



	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري
	مقدمة الفصل
	المبحث الأول: مفاهيم ونظريات النمو الإقتصادي
	المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
	الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي
	الفرع الثاني: قياس وتقدير النمو الإقتصادي
	الفرع الثالث: محددات النمو الإقتصادي
	الفرع الرابع: فوائد وتكاليف النمو الإقتصادي
	المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي
	الفرع الأول: نظرية ADAM Smith في النمو الإقتصادي (1723 – 1790)
	الفرع الثاني: نظرية RICARDO في النمو الإقتصادي (1772 – 1823)
	الفرع الثالث: نظرية Malthus في النمو الإقتصادي (1766 – 1834)
	الفرع الرابع: نظرية Marx في النمو الإقتصادي (1717 – 1783)
	المطلب الثالث: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي
	الفرع الأول: نموذج Paul Romer في النمو الإقتصادي 1986
	الفرع الثاني: نموذج Lucas في النمو الإقتصادي 1988
	الفرع الثالث: نموذج Rebert Barro في النمو الإقتصادي

	المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحرير المالي
	المطلب الأول: التطور المالي
	الفرع الأول: مفهوم التطور المالي ونشأته
	الفرع الثاني: مؤشرات تقويم التحرير المالي
	الفرع الثالث: شروط نجاح التحرير المالي
	المطلب الثاني: علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي
	الفرع الأول: أعمال E.Schaw و R.Mchinnon في التحرير المالي
	الفرع الثاني: الإنتقادات الموجهة لأعمال Schaw و Mchinnon
	المبحث الثالث: أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر
	المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الكبح المالي
	الفرع الأول: الإصلاح المالي 1971
	الفرع الثاني: النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات
	الفرع الثالث: الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي
	المطلب الثاني: السياق العام للتحرير المالي والمصرفي في الجزائر
	الفرع الأول: بداية التحرير الإقتصادي والمالي وإصدار قانون النقد 90-10
	الفرع الثاني: إصلاح قانون النقد والقرض
	الفرع الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لسياسة التحرير المالي في الجزائر
	خاتمة الفصل

	الفصل الثاني: فصل الدراسات السابقة
	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر 1990 – 2016
	مقدمة الفصل
	المبحث الأول: الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الجزائر بعد التحرير المالي
	المطلب الأول: الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري
	المطلب الثاني: التطورات في حجم الودائع والقروض في القطاع المصرفي الجزائري
	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر (1990 – 2016)
	خاتمة الفصل
	خاتمة عامة
	المراجع